



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إدارة التوثيق - وزارة العدل



ترتيبات : 2016 / 35526
التاريخ : 2016/07/13

محضر توثيق رقم ()



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق
قسم التوثيق

النظام الأساسي

بنك بروة (شركة مساهمة عامة قطرية)

إن هذا النظام الأساسي هو النظام الأساسي المعدل والمعاد صياغته (النظام الأساسي) للنظام الأساسي السابق لبنك بروة (شركة مساهمة قطرية) الموثق سابقاً لدى وزارة العدل تحت رقم التوثيق ٨٧٨٦ والمنشور بالجريدة الرسمية لدولة قطر - العدد السادس ٢٦ جمادى الأولى ١٤٣٦ هـ - ١٧ مارس ٢٠١٥ م الصفحات من ٣٥ إلى ٨١، بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ٢٥/٠٤/٢٠١٦ ووفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠١٥.

(الفصل الأول)

تأسيس البنك

مادة (١)

التعريفات

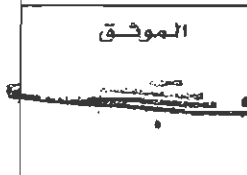
يكون للعبارات التالية أيما وردت في عقد التأسيس وفي هذا النظام الأساسي المعني المبينة أدناه ما لم يقتضي سياق النص غير ذلك:

الوزارة: وزارة الاقتصاد والتجارة .

الإدارة: ويقصد بها إدارة مراقبة الشركات لدى الوزارة أو أي إدارة أخرى تتولى لاحقاً الصلاحيات المنوطة بإدارة مراقبة الشركات.

البورصة: ويقصد بها بورصة قطر أو أي بورصة أخرى للأوراق المالية يتم طرح أسهم و/أو سندات وصكوك البنك للتداول من خلالها.

الموثق



الأطراف

١٦-	١١-	١-	١-
١٧-	١٢-	٧-	٢-
١٨-	١٣-	٨-	٣-
١٩-	١٤-	٩-	٤-
٢٠-	١٥-	١٠-	٥-



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كفالة قطرية
وزارة العدل
إدارة التوثيق
قسم التوثيق

نموذج ١/ش

محضر توثيق رقم (.....)

قانون الشركات يعني قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ وأية تعديلات تطرأ عليه.
التجارية:

البنك: ويقصد به بنك بروة (شركة مساهمة قطرية)

المجلس: ويقصد به مجلس إدارة بنك بروة.

الأسهم: يقصد بها أسهم بنك بروة.

المؤسس: يقصد به شركة بروة العقارية (شركة مساهمة قطرية).

الحكومة: النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات التجارية والتحكم بها، وتحدد قواعد الحوكمة توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف أصحاب المصالح في البنك، مثل مجلس الإدارة والعملاء والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، وتوضح القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون البنك.

الهيئة هيئة قطر للأسواق المالية

مادة (٢)

التأسيس

معدلة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ٢٥ أبريل ٢٠١٦



الموثق
المادة قبل التعديل: تم تأسيس بنك بروة (شركة مساهمة قطرية) وفقاً للمادة (٦٨) من قانون الشركات رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ ولتعديل التأسيس للموثق سابقاً لدى وزارة العدل تحت رقم التوثيق ٨٨٢٦ وللنظام الأساسي الموثق سابقاً لدى وزارة العدل تحت رقم التوثيق ٨٧٨٦ .

الأطراف

١٦	١١	٦	١
١٧	١٢	٧	٢
١٨	١٣	٨	٣
١٩	١٤	٩	٤
٢٠	١٥	١٠	٥



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمودج ش/١



كوتة توقيطة
وزارة العدل
وزارة التوشيق
قسم التوشيق

محضر توشيق رقم (.....)

تم تأسيس الشركة سابقاً وفقاً للمادة (٦٨) من قانون الشركات السابق رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢، وتخضع الشركة حالياً لأحكام الشركات المساهمة العامة القطرية وفقاً لقانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥.

مادة (٣)^٢

منغاة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٦

مادة (٤)

اسم البنك

اسم البنك هو بنك بروة (شركة مساهمة عامة قطرية).

مادة (٥)

أغراض البنك

يكون الغرض الرئيسي للبنك هو القيام سواء لحسابه أو لحساب الغير أو الاشتراك معه في الداخل والخارج، بجميع أوجه النشاط المصرفي والتمويلي والاستثماري والعقاري والخدمات الاجتماعية وذلك بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن أهم النشاطات التي يمارسها البنك على سبيل المثال لا الحصر التالي:

أولاً: التمويل العقاري والإسكاني:

^٢ تم إلغاء المادة ٣ بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ١١ مايو ٢٠١١ والتي كانت تنص على أنه: يجوز للبنك أن يتحول إلى شركة مساهمة إذا توفرت الشروط الآتية:

- ١- أن تكون القيمة الاسمية للأسهم المصدرة قد دفعت بالكامل.
 - ٢- أن تتعاضد مدة سنتين ماليين للبنك على الأقل.
 - ٣- أن يصدر قرار بتحويل البنك من لجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلاثة أرباع رأس مال الشركة.
 - ٤- أن يصدر قرار من وزير الأعمال والتجارة بإعلان تحويل البنك إلى شركة مساهمة، وينشر هذا القرار مرفقاً به عقد الشركة والنظام الأساسي لها، وذلك على نفقة الشركة.
- لا يطبق على البنك البند الثالث من المادة (٢٠٥) من قانون الشركات التجارية رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢.

الموثق

Handwritten signature and stamp area.



الأطراف

١٦-	١١-	٦-	١-
١٧-	١٢-	٧-	٢-
١٨-	١٣-	٨-	٣-
١٩-	١٤-	٩-	٤-
٢٠-	١٥-	١٠-	٥-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نموذج ١/



دولة قطر
وزارة العدل
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

1. التمويل العقاري للأفراد من القطريين وغير القطريين بغرض شراء العقارات والوحدات السكنية على اختلاف أنواعها في دولة قطر وفق القوانين المنظمة لذلك، وكذلك تمويل شراء وبناء أو ترميم أو توسيع العقارات بكافة أنواعها وصورها.
2. تمويل الشركات والمؤسسات والهيئات لشراء وتطوير العقارات والأراضي بمختلف أغراضها السكنية والتجارية والصناعية ومتعددة الاستخدام وغيرها.
3. القيام بما تعهد به إليه الدولة من إدارة نشاط الرعاية السكنية وتمويلها والذي تقدمه دولة قطر للمواطنين القطريين ممن تنطبق عليهم شروط الرعاية السكنية، وذلك بمقابل أو بدون مقابل حسب ما يقرره مجلس الإدارة.
4. تقديم أدوات تمويل عقارية جديدة ومبتكرة في البورصة مثل نظام التمويل الطويل الأمد للإسكان (Mortgages) والتمويل بالإجارة وغير ذلك مما يتم استحداثه مستقبلاً.
5. تمويل أنشطة البنية التحتية وبناء وتشغيل المدن والمطارات والمنشآت المختلفة.

ثانياً: الأعمال المصرفية:

1. فتح الحسابات والإعمادات، والقيام بأعمال الخصم، والتصليف.
2. قبول الودائع النقدية بصورها المختلفة للحفظ أو للإيجار أو للاستثمار أو لغير ذلك.
3. التعامل في الأسهم والصكوك والسندات والأنونات والكمبيالات والحوالات وسندات الشحن وغيرها من الأوراق القابلة للتداول أو الأوراق التجارية الأخرى.
4. التعامل في العملات الأجنبية بالبيع والشراء، وتمويل التجارة الخارجية.

الموثق

الأطراف

١٦-	١١-	٦-	١-
١٧-	١٢-	٧-	٢-
١٨-	١٣-	٨-	٣-
١٩-	١٤-	٩-	٤-
٢٠-	١٥-	١٠-	٥-



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نموذج ١/٥



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

5. تلقي الاكتتابات الخاصة بتأسيس الشركات المساهمة، وشراء وبيع الأسهم لحساب البنك أو لحساب الغير.
6. إصدار الكفالات المصرفية، وخطابات الضمان.
7. حفظ جميع أنواع النقود والمعادن النفيسة، والسندات والطرود وتأجير الخزائن الخاصة.
8. شراء وبيع السبائك الذهبية والمعادن النفيسة.
9. إصدار والاشتراك في إصدار البطاقات المصرفية بكل أنواعها بما فيها بطاقات الخصم والائتمان وكذلك الشيكات السياحية أو أي خدمات مالية أخرى.
10. إدارة الممتلكات القابلة للإدارة المصرفية، وكذلك العقارات على أساس الوكالة بالأجر وغير ذلك.
11. القيام بالدراسات الخاصة لحساب المتعاملين معه وتقديم المعلومات والاستشارات المختلفة لعملاء في المجالات المالية والاستثمارية والاستشارية.

ثالثاً: الأعمال التمويلية والاستثمارية:

1. التمويل الاستثماري كلياً أو جزئياً لشراء العقارات والأراضي والمباني بجميع أنواعها واستخداماتها، وكذلك تمويل أعمال المقاولات الإنشائية والصناعات الهندسية المرتبطة بها والأعمال الكهربائية والميكانيكية وما يتصل بها.
2. التمويل الاستثماري لخصخصة الشركات المختلفة أو المساهمة فيها أو شرائها لغرض بيعها أو الاستفادة من إيراداتها من خلال البنك.

الموق

التوقيع

الأطراف



١٦-	١١-	٦-	١-
١٧-	١٢-	٧-	٢-
١٨-	١٣-	٨-	٣-
١٩-	١٤-	٩-	٤-
٢٠-	١٥-	١٠-	٥-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نموذج ١/٥



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

3. التمويل لجميع الأجال بدون ضمان حسب أنظمة البنك أو بضمن عقارات مدرة أو تحت التطوير أو غير مطورة أو أوراق تجارية أو غيرها من الضمانات المقبولة للبنك.
4. توظيف الأموال التي يرغب أصحابها في استثمارها المشترك مع استثمارات البنك وذلك وفق نظام المضاربة المشتركة والوكالة في الاستثمار أو حسب الاتفاق.
5. تملك أو تأسيس أو المشاركة في المشروعات الاستثمارية على اختلاف أنواعها في القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء كانت قائمة أو تحت التأسيس.
6. تأسيس الشركات التجارية والتعامل في بيع وشراء أسهمها.
7. إنشاء المصارف، وشركات الاستثمار، وشركات التمويل، وشركات الصرافة على اختلاف أنواعها.
8. القيام بجميع أعمال الاستثمار الزراعي والصناعي والعقاري.
9. شراء الأراضي لتشييد المباني عليها بغرض بيعها أو تأجيرها أو استثمارها وفقاً للقوانين النافذة بشأنها.
10. القيام بجميع عمليات الاستيراد والتصدير الخاصة بالسلع المختلفة.
11. شراء السلع وغيرها من الممتلكات المنقولة بقصد بيعها أو بقصد تأجيرها أو تشغيلها.
12. القيام بكافة أعمال التمويل المتعلقة بالملاحة البحرية والجوية والنقل البري.
13. تخزين السلع والمحاصيل بوجه عام.

الموثق

الأطراف

- | | | | |
|-----|-----|-----|----|
| ١٦- | ١١- | ٦- | ١- |
| ١٧- | ١٢- | ٧- | ٢- |
| ١٨- | ١٣- | ٨- | ٣- |
| ١٩- | ١٤- | ٩- | ٤- |
| ٢٠- | ١٥- | ١٠- | ٥- |





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نموذج ١/٧



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

14. إنشاء وإدارة الصناديق الاستثمارية المختلفة والمحافظ المالية والعقارية للأفراد والمؤسسات والقيام بوظيفة أمين الاستثمار.

15. تملك العلامات التجارية، وبراءات الاختراع، وغيرها من الحقوق والشهادات والامتيازات التي يراها البنك لازمة أو ملائمة لطبيعة عمله، والتصرف فيها بكل أنواع التصرفات القانونية.

16. وضع أنظمة تعاونية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية لتأمين الأموال والقيم المنقولة والثابتة التي يملكها أو يتعامل فيها، وإنشاء هيئات تأمين لتحقيق هذه الأغراض.

بموجب قرار الجمعية العامة الغير عادية المنعقدة بتاريخ: ١ يونيو ٢٠١٤ تمت الموافقة على إضافة الفقرة رقم (١٧) لعقد التأسيس - المادة (٣) أغراض البنك - ثالثاً : الأعمال التمويلية والاستثمارية - أغراض البنك والنظام الأساسي - المادة (٥) ثالثاً : الأعمال التمويلية والاستثمارية - أغراض البنك ، كما يأتي :

١٧. تسويق وتوزيع المنتجات التأمينية بمختلف أنواعها ، على عملاء البنك وغير عملاء البنك ، وذات الصلة بأغراضه ، على ألا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

رابعاً: الخدمات الاجتماعية:

1. تقديم القرض الحسن لاستعماله في مختلف المجالات.

2. إنشاء وإدارة الصناديق المتخصصة لمختلف الأغراض الاجتماعية وفقاً للقوانين المعمول بها في الدولة.

3. التعاون مع الجهات المختصة في القيام بدور الوصي المختار في إدارة الأثلاث والتركات وتنفيذ الوصايا وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين المرعية.

الموثق

خاتم التوثيق



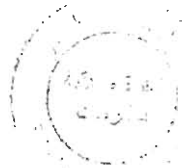
الأطراف

١٦-	١١-	٦-	١-
١٧-	١٢-	٧-	٢-
١٨-	١٣-	٨-	٣-
١٩-	١٤-	٩-	٤-
٢٠-	١٥-	١٠-	٥-



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نموذج ١/٧



دولة قطر
وزارة العدل
وزارة التوثيق
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

خامساً: وبصفة عامة للبنك أن يزاول جميع الأعمال السابقة في داخل الدولة والخارج كما له أن يزاول أية أعمال تدخل ضمن أعمال البنوك حسب القوانين النافذة مادام ملتزماً ومتوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية كما له في سبيل تحقيق أغراضه حق تملك العقارات والمنقولات والتصرف فيها.

سادساً: يجوز للبنك أن يؤسس أو يساهم في تأسيس المؤسسات والهيئات والشركات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعماله أو التي قد تعارنه على تحقيق أغراضه في دولة قطر أو في الخارج، كما يجوز له أن يشترك بأي وجه من الوجوه مع الجهات المذكورة أو أن يندمج فيها أو يشتريها أو يلحقها به وبصفة عامة يكون للبنك الحق في القيام بجميع الأفعال والأعمال والتصرفات لتحقيق أغراضه وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية

مادة (٦)

مركز البنك

مركز البنك الرئيسي ومحل القانوني في مدينة الدوحة بدولة قطر؛ ويجوز للمجلس أن ينشئ له فروعاً أو مكاتب تمثيلية أو وكلاء في دولة قطر أو في الخارج.

مادة (٧)

مدة البنك

مدة البنك غير محددة تبدأ من تاريخ صدور قرار وزير الاقتصاد والتجارة بالترخيص بتأسيسه. ويكتسب البنك الشخصية الاعتبارية ابتداءً من تاريخ صدور القرار المشار إليه.

مادة (٨)^٢

^٢ تم تعديل المادة ٨ بالسابق كالآتي:

١- مادة (٨) (مادة ٧ قبل التعديل) (قبل التعديل) رأس المال: حدد رأس مال البنك بمبلغ / ١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ / (مليار ريال قطري) موزع على / ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ / (مائة مليون) سهم حميمياً أسهم نقدية، القيمة الاسمية للسهم الواحد (١٠) عشرة ريالات قطرية. ويجوز تقسيم وزيادة وتخفيض رأسمال البنك بموجب قرار تعهده الجمعية العامة غير العادية وفقاً لهذا النظام. ولا يجوز سحب هذا المبلغ إلا بتقرير من مجلس الإدارة الأول، بعد إعلان تأسيس البنك وقبده في السجل التجاري.

الموافق	الأطراف	الرقم
		١- ٦
		٢- ٧
		٣- ٨
		٤- ٩
		٥- ١٠
		١١- ١٦
		١٢- ١٧
		١٣- ١٨
		١٤- ١٩
		١٥- ٢٠





دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق
قسم التوثيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



نموذج ١/

محضر توثيق رقم (.....)

رأس المال

معدلة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ١٤ أبريل ٢٠١٤

حدد رأس مال البنك المصرح به بمبلغ /٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ (اربعة مليارات ريال قطري) كما حدد رأس المال المنفوع بمبلغ /٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ موزع على /٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ (ثلاثة مائة مليون) سهم جميعها أسهم نقدية، القيمة الاسمية للسهم الواحد (١٠) عشرة ريالات قطرية. ويجوز تقسيم وزيادة وتخفيض رأسمال البنك بموجب قرار تعتمد الجمعية العامة غير العادية وفقاً لهذا النظام.

مادة (٩)

الاكتتاب في رأس المال

ملغاة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ١١ مايو ٢٠١١

مادة (١٠)

٢- مادة (٨) (بعد التعديل الأول) رأس المال: حدد رأس مال البنك بمبلغ /٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ (مليارين وخمس مائة مليون ريال قطري) موزع على /٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ (مائتين وخمسين مليون) سهم جميعها أسهم نقدية، القيمة الاسمية للسهم الواحد (١٠) عشرة ريالات قطرية. ويجوز تقسيم وزيادة وتخفيض رأسمال البنك بموجب قرار تعتمد الجمعية العامة غير العادية وفقاً لهذا النظام. ولا يجوز سحب هذا المبلغ (إلا بقرار من مجلس الإدارة الأول، بعد إعلان تأسيس البنك ويحدد في السجل التجاري.

٣- مادة (٨) (بعد التعديل الثاني) رأس المال: حدد رأس مال البنك المصرح به بمبلغ /٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ (سنة مليارات ريال قطري) كما حدد رأس المال المنفوع بمبلغ /٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ موزع على /٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ (ثلاثة مائة مليون) سهم جميعها أسهم نقدية، القيمة الاسمية للسهم الواحد (١٠) عشرة ريالات قطرية. ويجوز تقسيم وزيادة وتخفيض رأسمال البنك بموجب قرار تعتمد الجمعية العامة غير العادية وفقاً لهذا النظام.

٤- تم إلغاء المادة ٩ بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ١١ مايو ٢٠١١ والتي كانت تنص على أنه: اكتتب المؤسس في رأسمال البنك بأسهم عددها /١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ (مائة مليون) سهم، القيمة الاسمية لكل منها (١٠) عشرة ريالات قطرية، وقيمتها /١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠/ (مليار ريال قطري)، وقد دفع المؤسس ما نسبته ٥٠% (خمسون بالمائة) من القيمة الاسمية للسهم.

٥- تم تعديل المادة ١٠ بالسابق كالآتي:

١- مادة ١٠: طرح الأسهم في البورصة قبل التعديل

يجوز لمجلس الإدارة الأول بعد إعلان تأسيس البنك نهائياً أن يتقدم بطلب لطرح أسهم البنك للتداول في البورصة، وعلى مجلس الإدارة الأول - أو من يفوضه - أن يقوم بمتابعة واستكمال جميع الإجراءات اللازمة أو المعترضة على تداول الأسهم في البورصة. وصددها يكون لخبر القطريين للتداول بأسهم البنك بالنسبة المقررة في البورصة.

ويجوز للبنك أن يطرح أسهمه للتداول في أسواق الأوراق المالية في الدول الأخرى حسب الأنظمة والقوانين المعمول بها في تلك الدول. ولى جميع الأحوال يجب أن المؤسس أن يحتفظ بأي نسبة لا تقل عن ٤٥% من أسهمه اكتتب فيها.

٢- مادة ١٠: طرح الأسهم في البورصة قبل التعديل: يجوز لمجلس الإدارة الأول بعد إعلان تأسيس البنك نهائياً أن يتقدم بطلب لطرح أسهم البنك للتداول في البورصة، وعلى مجلس الإدارة الأول - أو من يفوضه - أن يقوم بمتابعة واستكمال جميع الإجراءات اللازمة أو المعترضة على تداول الأسهم في البورصة. وصددها يكون لخبر القطريين للتداول بأسهم البنك بالنسبة المقررة في البورصة.

الموثق

.....

خاتم



الأطراف

١٦-	١١-	٦-	١-
١٧-	١٢-	٧-	٢-
١٨-	١٣-	٨-	٣-
١٩-	١٤-	٩-	٤-
٢٠-	١٥-	١٠-	٥-



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نموذج ١/ث



كَلِمَةُ قَطْرَةٍ
وَدَارَةُ الْحَيْدَرِ
رَأْسُ دَوْلَةِ الْقَطْرِ
قِسْمُ التَّوْثِيقِ

محضر توثيق رقم (.....)

طرح الأسهم في البورصة

معدلة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٦

يجب على مجلس الإدارة طرح أسهم البنك للتداول في البورصة خلال سنة من تاريخ صدور قانون الشركات التجارية وعلى مجلس الإدارة الأول - أو من يفوضه - أن يقوم بمتابعة واستكمال جميع الإجراءات اللازمة أو المترتبة على تداول الأسهم في البورصة. وعندها يكون لغير القطريين التداول بأسهم البنك بالنسبة المقررة في البورصة.

ويجوز للبنك أن يطرح أسهمه للتداول في أسواق الأوراق المالية في الدول الأخرى حسب الأنظمة والقوانين المعمول بها في تلك الدول.

وفي جميع الأحوال يحق للمؤسس أن يحتفظ بأي نسبة من أسهمه التي اكتتب فيها.

مادة (١١)

شهادات الأسهم

معدلة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ١١ مايو ٢٠١١

بعد طرح أسهم البنك للتداول من خلال البورصة، فعندها يخضع إصدار وتحويل وبيع وهبة ورهن وحجز الأسهم (رأي تصرف أو إجراء آخر يقع عليها) للتعليمات واللوائح والإجراءات المتبعة من قبل البورصة.

ويجوز للبنك أن يطرح أسهمه للتداول في أسواق الأوراق المالية في الدول الأخرى حسب الأنظمة والقوانين المعمول بها في تلك الدول. وفي جميع الأحوال يحق للمؤسس أن يحتفظ بأي نسبة من أسهمه التي اكتتب فيها.

الموثق

١ قبل التعديل: مادة (١١) شهادات الأسهم: يصدر البنك شهادات ملكية أسهم يثبت من خلالها اسم المساهمين وعدد الأسهم التي اكتتب فيها والمبالغ المدفوعة والأقساط الباقية من القيمة الاسمية لكل سهم، كما يجب أن تتضمن شهادة ملكية الأسهم تاريخ صدور قرار وزير الاقتصاد والتجارة بالترخيص بتأسيس البنك وتاريخ قيده في السجل التجاري وتاريخ نشره في الجريدة الرسمية وقيمة رأس المال وعدد الأسهم المصدرة وخصائص السهم وغرض البنك ومركزه. بعد طرح أسهم البنك للتداول من خلال السوق، فعندها يخضع إصدار وتحويل وبيع وهبة ورهن وحجز الأسهم (رأي تصرف أو إجراء آخر يقع عليها) للتعليمات واللوائح والإجراءات المتبعة من قبل السوق.

الأطراف

١	٦	١١	١٦
٢	٧	١٢	١٧
٣	٨	١٣	١٨
٤	٩	١٤	١٩
٥	١٠	١٥	٢٠





كوتة ققطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق
قسم التوثيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



نموذج ٧/١

محضر توثيق رقم (.....)

مادة (١٢) ٧

ملغاة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ١١ مايو ٢٠١١

مادة (١٣) ٨

ملغاة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ١١ مايو ٢٠١١

مادة (١٤) ٩

ملكية الأسهم

٧ قبل التعديل: مادة (١٢) تسديد باقي قيمة الأسهم: يجب أن يتم الوفاء بالباقي القيمة الاسمية للأسهم خلال خمس سنوات على الأكثر من تاريخ نشر قرار الوزير الصادر بالتريخيس بتأسيس البنك في الجريدة الرسمية وذلك في المواعيد وبالطريقة التي يحددها المجلس، على أن يعلن عن تلك المواعيد قبل حلولها بخمسة عشر يوماً على الأقل عن طريق البريد بالإضافة على النشر في صحيفتين محليتين يوميتين تصدران باللغة العربية.

ويجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح من المجلس أن تمتد لفترة تسديد باقي قيمة الأسهم التي تراها مناسبة.

٨ قبل التعديل: مادة (١٣) التخليف عن الوفاء بقيمة السهم: إذا تخلف المساهم عن الوفاء بالنقسط للمستحق من قيمة السهم في ميعاد الاستحقاق، جاز للمجلس التخليف على السهم وذلك بعد التنبيه على المساهم - بالبريد المسجل - بضرورة دفع النقسط المستحق، فإذا لم يتم بالوفاء خلال ثلاثين يوماً جاز للمجلس أن يبيع السهم بالمزاد العلني في البورصة، ويستولي البنك من الثمن الناتج عن البيع ما يستحق له من الأقساط المتأخرة والمصاريف ويرد الباقي لصاحب السهم.

ومع ذلك يجوز للمساهم المتخلف عن الوفاء حتى يوم البيع أن يدفع القيمة المستحقة عليه مضافاً إليها المصروفات التي لفقتها البنك. وإذا لم تكف حصيله البيع للوفاء بهذه المبالغ، جاز للبنك أن يبيع بالباقي على المساهم في أمواله الخاصة.

٩ قبل التعديل: مادة (١٤) ملكية الأسهم:

١. بعد إدراج أسهم البنك لدى البورصة لعدتها تتبع الإجراءات والقواعد المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والتطبيقات المنظمة لعمليات تداول الأوراق المالية في الدولة، وتعتبر ملكية الأسهم قد انتقلت بمجرد إتمام عملية التداول بتلك السهم عن طريق البورصة وذلك باستثناء الحالات التالية:

أ- إذا كان هذا التصرف مخالفاً لأحكام هذا النظام ولأحكام القوانين النافذة أو الأنظمة المتعلقة بتداول الأوراق المالية.

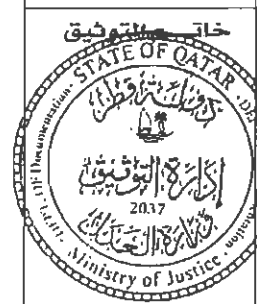
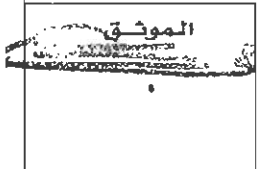
ب- إذا كانت الأسهم مرمونة أو محجوزاً عليها.

ج- إذا كان تسجيل ملكية السهم باسم المشتري الجديد، سوف يزيد نسبة مساهمة غير القاطنين برسمال البنك عن الحد المسموح به من قبل السوق.

٢. فيما حدا الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التي تساهم بها الدولة بنسبة لا تقل عن (٤٥%) بما فيهم المؤسس، لا يجوز أن يزيد مجموع ما يمتلكه الشخص الواحد على (٥%) من إجمالي الأسهم.

٣. يترتب حتماً على ملكية السهم قبول شروط وأحكام هذا النظام وقرارات جمعيتها العامة.

٤. السهم غير قابل للتجزئة، ولكن يجوز أن يشترك شخصان أو أكثر في سهم واحد أو في عدد من الأسهم، على أن يعامل تجاه البنك كشخص واحد، ويعتبر للشركاء في السهم مسؤولين بالتضامن عن الالتزامات المترتبة على هذه الملكية في حدود قيمة السهم فقط.



الخط	الراف	رقم
١	١١	١٦
٢	١٢	١٧
٣	١٣	١٨
٤	١٤	١٩
٥	١٥	٢٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نموذج ش/١



كلمة قطر
وزارة العدل
وزارة التوثيق
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

معدلة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٦

١- بعد إدراج أسهم البنك لدى البورصة فعندها تتبع الإجراءات والقواعد المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والتعليمات المنظمة لعمليات تداول الأوراق المالية في الدولة بما فيها الهيئة والبورصة. وتعتبر ملكية الأسهم قد انتقلت بمجرد إتمام عملية التداول بذلك السهم عن طريق البورصة وذلك باستثناء الحالات التالية:

أ- إذا كان هذا التصرف مخالفاً لأحكام هذا النظام وأحكام القوانين النافذة أو الأنظمة المتعلقة بحظر تلك الأوراق المالية.

ب- إذا كانت الأسهم مرهونة أو محجوزاً عليه بأمر من المحكمة .

ج- إذا كان تسجيل ملكية السهم باسم المشتري الجديد، سوف يزيد نسبة مساهمة غير القطريين برأسمال البنك عن الحد المسموح به من قبل البورصة.

٢- فيما عدا الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التي تساهم بها الدولة بنسبة لا تقل عن (٤٥%) بما فيهم المؤسس، لا يجوز أن يزيد مجموع ما يمتلكه الشخص الواحد على (٥%) من إجمالي الأسهم الا في حالة الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي.

٣- يترتب حتماً على ملكية السهم قبول شروط وأحكام هذا النظام وقرارات جمعيتها العامة.

٤- السهم غير قابل للتجزئة، ولكن يجوز أن يشترك شخصان أو أكثر في سهم واحد أو في عدد من الأسهم، على أن يمثلهم تجاه البنك شخص واحد، ويعتبر الشركاء في السهم مسؤولين بالتضامن عن الالتزامات المترتبة على هذه الملكية في حدود قيمة السهم فقط.

الموثق

مادة (١٥) ١٠

١٠ قبل التعديل : مادة (١٥) الرهن والحجز على السهم:

الأطراف

١٦-	١١-	٦-	١-
١٧-	١٢-	٧-	٢-
١٨-	١٣-	٨-	٣-
١٩-	١٤-	٩-	٤-
٢٠-	١٥-	١٠-	٥-

خاتم التوثيق





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نموذج ت/١



دولة قطر
وزارة العدل
وزارة التوثيق
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم ()

الرهن والحجز على السهم

معدلة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ٢٥ أبريل ٢٠١٦

1. في حالة الرهن يكون للدائن المرتهن قبض الأرباح واستعمال الحقوق المتصلة بالسهم ما لم يتفق في عقد الرهن على غير ذلك وفي حالة إخراج أسهم البنك يجب التأشير بالرهن على سجلات الأسهم لدى الجهة المودع لديها سجل المساهمين..
2. لا يجوز الحجز على أموال البنك استيفاء لديون مترتبة في ذمة أحد المساهمين، وإنما يجوز الحجز على أسهم المدين وأرباح هذه الأسهم، ويؤشر بما يفيد الحجز ضمن البيانات الخاصة بقيد الأسهم وذلك لدى الجهة المودع لديها سجل المساهمين
3. تسري على الحاجز والدائن المرتهن جميع القرارات التي تتخذها الجمعية العامة على النحو الذي تسري به على المساهم المحجوزة أسهمه أو الرهن. ومع ذلك لا يجوز للحاجز أو الدائن المرتهن حضور الجمعية العامة أو الاشتراك في مداواتها أو التصديق على قراراتها، كما لا يكون له أي حق من حقوق العضوية في البنك.
4. لا يجوز لورثة المساهم ولا لدائنه أن يطالبوا بوضع الأختام على دفاتر البنك أو سجلاته أو ممتلكاته ولا أن يطالبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم إمكان القسمة، ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في إدارة البنك، ويجب عليهم في استعمال حقوقهم التعويل على قوائم جرد البنك وحساباته الختامية وعلى قرارات الجمعية العامة.

١. في حالة الرهن يكون للدائن المرتهن قبض الأرباح واستعمال الحقوق المتصلة بالسهم ما لم يتفق في عقد الرهن على غير ذلك
٢. لا يجوز الحجز على أموال البنك استيفاء لديون مترتبة في ذمة أحد المساهمين، وإنما يجوز الحجز على أسهم المدين وأرباح هذه الأسهم، ويؤشر بما يفيد الحجز ضمن البيانات الخاصة بقيد الأسهم وذلك وفقاً للإجراءات المنبثقة في البورصة.
٣. تسري على الحاجز والدائن المرتهن جميع القرارات التي تتخذها الجمعية العامة على النحو الذي تسري به على المساهم المحجوزة أسهمه أو الرهن. ومع ذلك لا يجوز للحاجز أو الدائن المرتهن حضور الجمعية العامة أو الاشتراك في مداواتها أو التصديق على قراراتها، كما لا يكون له أي حق من حقوق للعضوية في البنك.
٤. لا يجوز لورثة المساهم ولا لدائنه أن يطالبوا بوضع الأختام على دفاتر البنك أو سجلاته أو ممتلكاته ولا أن يطالبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم إمكان القسمة، ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في إدارة البنك، ويجب عليهم في استعمال حقوقهم التعويل على قوائم جرد البنك وحساباته الختامية وعلى قرارات الجمعية العامة.

الموثق



الأطراف

١٦-	١١-	٦-	١-
١٧-	١٢-	٧-	٢-
١٨-	١٣-	٨-	٣-
١٩-	١٤-	٩-	٤-
٢٠-	١٥-	١٠-	٥-





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نموذج ١/٥



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التسجيل
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

مادة (١٦)

الالتزامات المترتبة على السهم

تكون الأسهم اسمية ولا يلزم المساهم إلا بقيمة كل سهم ولا يجوز زيادة التزاماته على ذلك.

مادة (١٧)

الحقوق المالية المترتبة للمساهم

1. كل سهم يخول صاحبه في حصة معادلة لحصة غيره من الأسهم بلا تمييز في ملكية موجودات البنك وفي الأرباح المقسمة على الوجه المبين في هذا النظام.
2. يكون لآخر مالك للسهم مفيد اسمه في سجلات (البنك/ البورصة) الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصاً في الأرباح أو نصيباً في الموجودات.

مادة (١٨)

سجل المساهمين

معدلة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٦

يحفظ البنك بسجل خاص يطلق عليه سجل المساهمين يقيد به أسماء المساهمين وجنسياتهم ومواطنهم وما يمتلكه كل منهم والقدر المدفوع من قيمة السهم، وللوزارة والهيئة حق الاطلاع على هذه البيانات والحصول على نسخة منها.

^{١١} كان قد تم إلغاء المادة (١٨) بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ١١ مايو ٢٠١١: مادة (١٨) سجل المساهمين:

يحفظ البنك بسجل خاص يطلق عليه سجل المساهمين يقيد به أسماء المساهمين وجنسياتهم ومواطنهم وما يمتلكه كل منهم والقدر المدفوع من قيمة السهم، وللوزارة حق الاطلاع على هذه البيانات والحصول على نسخة منها.

ويجوز للبنك أن يودع نسخة من هذا السجل لدى جهة أخرى بهدف متابعة شؤون المساهمين، وأن يحرص تلك الجهة حفظ وتنظيم هذا السجل إذا رغب في ذلك، ويجوز لكل مساهم الاطلاع على هذا السجل مجاناً.

ولكن ذي شأن الحق في طلب تصحيح البيانات الواردة في السجل وبخاصة إذا قيد شخص فيه أو حذف منه دون مبرر. ويرسل نسخة من البيانات الواردة في هذا السجل، وكل تغيير يطرأ عليه إلى الإدارة قبل أسبوعين على الأكثر من التتويخ المحدد لصرف الأرباح للمساهمين.

الموثق

الأطراف

١٦-	١١-	٦-	١-
١٧-	١٢-	٧-	٢-
١٨-	١٣-	٨-	٣-
١٩-	١٤-	٩-	٤-
٢٠-	١٥-	١٠-	٥-





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمودج ١/٥



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التسجيل
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

ويجب على البنك فور إدراج أسهمه في السوق المالي أن يودع نسخة من هذا السجل لدى جهة الإيداع المرخصة من الهيئة بهدف متابعة شؤون المساهمين، وأن تفوض تلك الجهة حفظ وتنظيم هذا السجل.

ويجوز لكل مساهم الاطلاع على هذا السجل مجاناً.

ولكل ذي شأن الحق في طلب تصحيح البيانات الواردة في السجل وبخاصة إذا قيد شخص فيه أو حذف منه دون مبرر.

وترسل نسخة من البيانات الواردة في هذا السجل، وكل تغيير يطرأ عليه إلى الإدارة قبل أسبوعين على الأكثر من التاريخ المحدد لصرف الأرباح للمساهمين.

مادة (١٩)

زيادة رأس المال

معدلة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٦

قبل تفعيل: المادة (١٩) زيادة رأس المال:

١. مع مراعاة حكم المادتين (١٨٨) و(١٩٠) من قانون الشركات التجارية، يجوز زيادة رأس مال البنك بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية للأشهم الأصلية. ويجب أن تستند الزيادة إلى قرار يصدر من للجمعية العامة غير العادية - بعد موافقة الوزارة - يبين مقدار الزيادة وسعر إصدار الأشهم، وللجمعية العامة أن تفوض المجلس في تحديد موعد وإجراءات تنفيذ هذا القرار.
 ٢. تصدر الأشهم الجديدة بقيمة اسمية معادلة للقيمة الاسمية للأشهم الأصلية ومع ذلك يجوز للجمعية العامة غير العادية - بناءً على توصية من المجلس - أن تقرر إضافة علاوة إصدار إلى القيمة الاسمية للسهم وأن تحدد مقدارها بشرط موافقة الإدارة. ويضاف هذه العلاوة حتماً إلى الاحتياطي القانوني.
 ٣. تسري على الاكتتاب في الأشهم الجديدة القواعد الخاصة بالاكتتاب الواردة في هذا النظام، ويحق للجمعية العامة أن تقرر شروطاً ولحكاماً خاصة لأخرى للاكتتاب ولزيادة رأسمال البنك.
 ٤. يكون للمساهمين الحاليين أولوية الاكتتاب في الأشهم الجديدة بحيث يكون لهم مهلة لا تقل عن خمسة عشر يوماً من فتح باب الاكتتاب ويجوز للمساهمين الحاليين التنازل عن حقهم في الأولوية للغير بعد موافقة الجمعية العامة. ويقوم المجلس بنشر بيان في صحيفتين محليتين يوميةين تصدران باللغة العربية يعلن فيه المساهمين بأولويتهم في الاكتتاب وتاريخ افتتاحه وإقفاله وسعر الأشهم الجديدة.
- يحق للجمعية العامة أن تقرر تخصيص أسهم جديدة (أو أي جزء منها) تصدر وفقاً لهذه المادة وذلك بغرض حيازة أصول جديدة أو أسهم في لية شركة أخرى أو أي عرض خاص آخر لا يتعارض مع لحكام أي من القوانين السارية.

الموثق

خاتم التوثيق



الأطراف

١٦-	١١-	٦-	١-
١٧-	١٢-	٧-	٢-
١٨-	١٣-	٨-	٣-
١٩-	١٤-	٩-	٤-
٢٠-	١٥-	١٠-	٥-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نموذج ١/٥



كولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

1. مع مراعاة حكم المادتين (١٩٠) و(١٩٢) من قانون الشركات التجارية، يجوز زيادة رأس مال البنك بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية للأسهم الأصلية. ويجب أن تستند الزيادة إلى قرار يصدر من الجمعية العامة غير العادية - بعد موافقة الوزارة - يبين مقدار الزيادة وسعر إصدار الأسهم، وللجمعية العامة أن تفوض المجلس في تحديد موعد وإجراءات تنفيذ هذا القرار.

2. تصدر الأسهم الجديدة بقيمة اسمية معادلة للقيمة الاسمية للأسهم الأصلية ومع ذلك يجوز للجمعية العامة غير العادية - بناءً على توصية من المجلس - أن تقرر إضافة علاوة إصدار إلى القيمة الاسمية للسهم وأن تحدد مقدارها بشرط موافقة الإدارة. وتضاف هذه العلاوة حتماً إلى الاحتياطي القانوني. وتبنت الإدارة في طلب إضافة علاوة الإصدار خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب إليها مستوفياً جميع البيانات والمستندات اللازمة.

3. تسري على الاكتتاب في الأسهم الجديدة القواعد الخاصة بالاكتتاب الواردة في هذا النظام، ويحق للجمعية العامة أن تقرر شروطاً وأحكاماً خاصة أخرى للاكتتاب ولزيادة رأسمال البنك.

4. يكون للمساهمين الحاليين أولوية الاكتتاب في الأسهم الجديدة بحيث يكون لهم مهلة لا تقل عن خمسة عشر يوماً من فتح باب الاكتتاب ويجوز للمساهمين الحاليين التنازل عن حقهم في الأولوية للغير بقرار من الجمعية العامة غير العادية للشركة بأغلبية ثلاثة أرباع رأس المال. ويقوم المجلس بنشر بيان في صحيفتين محليتين يوميتين تكون احدهما على الأقل باللغة العربية وعلى الموقع الإلكتروني للبنك ان وجد، يعلن فيه المساهمين بأولويتهم في الاكتتاب وتاريخ افتتاحه وإقفاله وسعر الأسهم الجديدة.

يحق للجمعية العامة أن تقرر تخصيص أسهم جديدة (أو أي جزء منها) تصدر وفقاً لهذه المادة وذلك بغرض حيازة أصول جديدة أو أسهم في أية شركة أخرى أو أي غرض خاص آخر لا يتعارض مع أحكام أي من القوانين السارية.

الموثق

مادة (٢٠) ١٢

١٢ (قبل تعديل) المادة ٢٠: تملوؤس رأس المال: مع مراعاة أحكام المادتين (٢٠١) و(٢٠٢) من قانون الشركات التجارية، ويجوز للجمعية العامة غير العادية أن تقرر تخفيض رأسمال البنك بعد سماع تقرير مراقب الحسابات، وموافقة الإدارة، وذلك في إحدى الحالتين الآتيتين:

الأطراف

١٦-	١١-	٦-	١-
١٧-	١٢-	٧-	٢-
١٨-	١٣-	٨-	٣-
١٩-	١٤-	٩-	٤-
٢٠-	١٥-	١٠-	٥-



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نموذج ت/١



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة الوثائق
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم ()

تخفيض رأس المال

معدلة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٦

مع مراعاة أحكام المواد (٢٠١) حتى (٢٠٤) من قانون الشركات التجارية، يجوز للجمعية العامة غير العادية أن تقرر تخفيض رأسمال البنك بعد سماع تقرير مراقب الحسابات، وموافقة الإدارة، وذلك في إحدى الحالتين الآتيتين:

١. زيادة رأس المال عن حاجة البنك.
٢. إذا منى البنك بخسارة.

ويتم تخفيض رأس المال بإتباع إحدى الطرق التالية:

١. تخفيض عدد الأسهم، وذلك بإلغاء عدد منها يعادل القيمة المراد تخفيضها.

١. زيادة رأس المال عن حاجة البنك.
٢. إذا منى البنك بخسارة.

ويتم التخفيض بإتباع إحدى الطرق التالية:

١. تخفيض لقيمة الاسمية للسهم وذلك برد جزء من قيمته الاسمية إلى المساهم أو إبراء نمته من كل أو بعض القدر غير المدفوع من قيمة السهم.
٢. تخفيض عدد الأسهم بما يعادل للخسارة التي أصابت البنك.
٣. شراء عدد من الأسهم يعادل القدر المطلوب تخفيضه وللإلزام.

ويقوم مجلس الإدارة بنشر القرار الصادر بتخفيض رأس المال في صحيفتين محليتين يوميتين، تكون إحداها على الأقل باللغة العربية، وعلى الموقع الإلكتروني للشركة إن وجد.

ويقوم مجلس الإدارة بنشر القرار الصادر بتخفيض رأس المال في صحيفتين محليتين يوميتين، تكون إحداها على الأقل باللغة العربية، وعلى الموقع الإلكتروني للشركة إن وجد.

إذا كان تخفيض رأس المال عن طريق شراء عدد من أسهم البنك والغاءها، وجب توجيه دعوة عامة إلى جميع المساهمين ليقوموا بعرض أسهمهم للبيع. تنشر تلك الدعوة في صحيفتين محليتين يوميتين، تكون إحداها على الأقل تصدر باللغة العربية، وعلى الموقع الإلكتروني للشركة إن وجد. ويجوز إخطار المساهمين بكتب مسجلة برغبة البنك في شراء الأسهم، وإذا زاد عدد الأسهم المعروضة للبيع على القدر الذي قرر البنك شراؤه، وجب تخفيض طلبات بنسبة الزيادة، ويتبع في تحديد ثمن شراء الأسهم الأحكام المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك، فإذا لم يرد في النظام الأساسي نص في هذا الشأن، وجب على البنك أن يطلع الثمن العادل الذي يحدده مراقب حسابات البنك وفقاً لطرق التقييم السائدة أو سعر السوق لهما أعلى.

الموافق

خاتمة التوثيق



الأطراف

١٦-	١١-	٦-	١-
١٧-	١٢-	٧-	٢-
١٨-	١٣-	٨-	٣-
١٩-	١٤-	٩-	٤-
٢٠-	١٥-	١٠-	٥-



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق
قسم التوثيق

نموذج ١/ث

محضر توثيق رقم ()

٢. تخفيض عدد الأسهم بما يعادل الخسارة التي أصابت البنك.

٣. شراء عدد من الأسهم يعادل القدر المطلوب تخفيضه والعاوذا.

٤. تخفيض القيمة الاسمية للسهم.

ويقوم مجلس الإدارة بنشر القرار الصادر بتخفيض رأس المال في صحيفتين محليتين يوميتين، تكون إحداهما على الأقل باللغة العربية، وعلى الموقع الإلكتروني للشركة ان وجد.

إذا كان تخفيض رأس المال عن طريق شراء عدد من أسهم البنك والغائها، وجب توجيه دعوة عامة الى جميع المساهمين ليقوموا بعرض أسهمهم للبيع. تنشر تلك الدعوة في صحيفتين محليتين يوميتين، تكون إحداهما على الأقل تصدر باللغة العربية، وعلى الموقع الإلكتروني للشركة ان وجد.

ويجوز إخطار المساهمين بكتب مسجلة برغبة البنك في شراء الأسهم، وإذا زاد عدد الأسهم المعروضة للبيع على القدر الذي قرر البنك شراؤه وجب تخفيض طلبات البيع بنسبة الزيادة، ويتبع في تحديد ثمن شراء الأسهم الأحكام المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك، فإذا لم يرد في النظام الأساسي نص في هذا الشأن، وجب على البنك أن يدفع الثمن العادل الذي يحدده مراقب حسابات البنك وفقاً لطرق التقييم السائدة أو سعر السوق أيهما أعلى.

مادة (٢١)

حوافز الموظفين

١. مع مراعاة ما ورد في المادة (٧٠) من هذا النظام، يجوز للجمعية العامة بناءً على توصية من المجلس أن تقوم برفع رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة تسد قيمتها من الاحتياطي العام أو الاختياري أو الأرباح المدورة وتخصص لدعم وتحفيز موظفي البنك. وعندها يكون للمجلس صلاحية تحديد طريقة الانتفاع من هذه الأسهم وأرباحها.

٢. يجوز للمجلس إنشاء صندوق أو أكثر يخصص لدعم موظفي البنك وذلك وفقاً للألية والطريقة التي يراها المجلس مناسبة.



الأطراف

١٦-	١١-	٦-	١-
١٧-	١٢-	٧-	٢-
١٨-	١٣-	٨-	٣-
١٩-	١٤-	٩-	٤-
٢٠-	١٥-	١٠-	٥-



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نموذج ١/٥



محضر توثيق رقم (.....)

(الفصل الثالث)

السندات و(الصكوك)

مادة (٢٢)^{١٤}

معدلة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ٢٥ إبريل ٢٠١٦ مع مراعاة أحكام المواد من (١٦٩) إلى (١٨١) من قانون الشركات التجارية، يجوز للجمعية العامة بناءً على اقتراح المجلس أن تقرر إصدار صكوك تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية لصالح البنك أو لمصلحة الغير وترتيب أي إصدارات خاصة بهذا الشأن، كما للجمعية العامة أن توضح في قرارها قيمة الصكوك المصدرة وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل إلى أسهم وللجمعية العامة أن تضع شروطاً وأحكاماً خاصة بإصدار الصكوك والاكتتاب بها. كما لها أن تفوض المجلس في كل ما تقدم وفي تحديد مواعيد وإجراءات تنفيذ هذا القرار.

مادة (٢٣)^{١٥}

(ملفأة)

بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ١١ مايو ٢٠١١

(الفصل الرابع)

إدارة البنك

مادة (٢٤)^{١٦}

^{١٤} قبل التعديل: المادة ٢٢ (السندات والصكوك): مع مراعاة أحكام المواد من (١٦٨) إلى (١٧٦) من قانون الشركات التجارية، يجوز للجمعية العامة بناءً على اقتراح المجلس أن تقرر إصدار صكوك تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية لصالح البنك أو لمصلحة الغير وترتيب أي إصدارات خاصة بهذا الشأن، كما للجمعية العامة أن توضح في قرارها قيمة الصكوك المصدرة وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل إلى أسهم وللجمعية العامة أن تضع شروطاً وأحكاماً خاصة بإصدار الصكوك والاكتتاب بها. كما لها أن تفوض المجلس في كل ما تقدم وفي تحديد مواعيد وإجراءات تنفيذ هذا القرار.

^{١٥} فئامة الملفأة: تطبيق أحكام المواد (١٧٧، ١٧٨، ١٧٩) من قانون الشركات التجارية في حالة لفتان أو ملاك شهادات الأسهم أو للسندات أو للصكوك.

^{١٦} تم تعديل المادة ٢٤ مرتين بالمبايع كالاتي:

١- تولى إدارة البنك مجلس مكون من سبعة أعضاء، تتكبد الجمعية العامة العادية بالتصويت السري، على أن يقوم المؤسس (شركة بروة العقارية) - (شركة مساهمة قطرية) بتعيين ممثلين عنه بنسبة ملكيته. أما فيما يتعلق بمجلس الإدارة الأول للمؤسس تعيين جميع أعضاء المجلس لمدة خمسة سنوات، على أن يصدر قرار التعيين قبل الأول من يناير من عام ٢٠٠٨م، ويبلغ بكتاب رسمي إلى الإدارة محمداً فيه أسماء الأعضاء ومناصبهم في المجلس.

الموثق



الأطراف

١٦-	١١-	٦-	١-
١٧-	١٢-	٧-	٢-
١٨-	١٣-	٨-	٣-
١٩-	١٤-	٩-	٤-
٢٠-	١٥-	١٠-	٥-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمودج ث/١



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة البنك القطري
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

تكوين مجلس الإدارة

معدلة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١ يونيو ٢٠١٤ يتولى إدارة البنك مجلس مكون من تسعة أعضاء، تنتخب الجمعية العامة العادية بالتصويت السري خمسة منهم ، على أن تعين الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية ثلاثة أعضاء ممثلين عنها، وأن تعين شركة قطر القابضة عضو واحد ممثل عنها، ولا يجوز لأي منهما الاشتراك في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

مادة (٢٥) ١٧

٢- يتولى إدارة البنك مجلس مكون من تسعة أعضاء، تنتخبهم الجمعية العامة العادية بالتصويت السري، على أن يقوم المؤسس (شركة بروة العقارية) - (شركة مساهمة نظرية) بتعيين ممثلين عنه بنسبة ملكيته. أما فيما يتعلق بمجلس الإدارة الأول للمؤسس فتعين جميع أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات، على أن يصدر قرار التعيين قبل الأول من يناير من عام ٢٠٠٨م، ويبلغ بكتاب رسمي إلى الإدارة محدداً فيه أسماء الأعضاء ومناصبهم في المجلس.

١٧ تم تعديل المادة (٢٥) شروط العضوية في المجلس مرثين بالسابق كالآتي:

- ١- يشترط في عضو المجلس:
 ١. ألا يقل عمره عن واحد وعشرين عاماً.
 ٢. ألا يكون قد سبق الحكم عليه بغضوية جنائية، أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، أو في جريمة من الجرائم المشار إليها في المادتين (٢٢٤)، (٢٢٥) من قانون الشركات التجارية، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
 ٣. أن يكون مالكاً لعدد ١٠٠,٠٠٠ / (مائة ألف) سهم من أسهم البنك، يخصص لضمان حقوق المصرف والمساهمين والدائنين والغير عن المسؤولية التي تقع على أعضاء المجلس، ويستثنى من تطبيق هذا الشرط أعضاء مجلس الإدارة الأول وكذلك ممثلي المؤسس في مجلس الإدارة.
- ويجب إيداع هذه الأسهم خلال ستين يوماً من تاريخ بدء العضوية في أحد البنوك المستعدة ويمتد إيداعها مع عدم قابليتها للتداول أو الرهن أو الحجز إلى أن تنتهي مدة العضوية ويصدق على موزانية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله. وإذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المذكور بطلت عضويته. ويلتزم المجلس بجميع التعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي فيما يتعلق بعضوية المجلس والواجبات والمسؤوليات وغيرها.

٢- بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١ يونيو ٢٠١٤ المادة (٢٥) بعد التعديل:
يشترط في عضو مجلس الإدارة:

- ١- ألا يقل عمره عن واحد وعشرين عاماً.
- ٢- ألا يكون قد سبق الحكم عليه بغضوية جنائية، أو جريمة مخلة بالشرف والأمانة، أو في جريمة من الجرائم المشار إليها في المادتين (٢٢٤)، (٢٢٥) من قانون الشركات التجارية، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
- ٣- لا يجوز انتخاب أي شخص إلا إذا رشحه مساهم أو عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن ١% من رأسمال الشركة.
- ٤- أن يكون مالكاً لعدد لا يقل عن ١٠٠,٠٠٠ (مائة ألف) سهم من أسهم البنك، يخصص لضمان حقوق البنك والمساهمين والدائنين والغير عن المسؤولية التي تقع على أعضاء المجلس، ويستثنى من تطبيق هذا الشرط أعضاء الأعضاء الممثلين عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية وقطر القابضة.

الأطراف

١-٦	١١-	٦-	١-
١٧-	١٢-	٧-	٢-
١٨-	١٣-	٨-	٣-
١٩-	١٤-	٩-	٤-
٢٠-	١٥-	١٠-	٥-

خاتمة التوثيق





بسم الله الرحمن الرحيم

نموذج ١/٥



محضر توثيق رقم (.....)

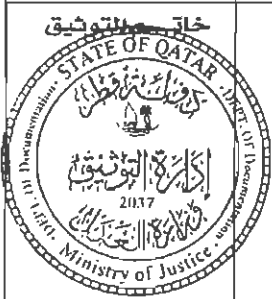
شروط العضوية في المجلس

معدلة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٦

يشترط في عضو المجلس:

١. ألا يقل عمره عن واحد وعشرين عاماً وإن يكون متمتعاً بالأهلية الكاملة.
 ٢. ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية، أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، أو في جريمة من الجرائم المشار إليها في المادتين (٣٣٤)، (٣٣٥) من قانون الشركات التجارية، أو إن يكون قضي بإفلاسه، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
 ٣. أن يكون مساهماً ومالكاً لعدد /١٠٠,٠٠٠/ (مائة ألف) سهم من أسهم البنك، يخصص لضمان حقوق المصرف والمساهمين والدائنين والغير عن المسؤولية التي تقع على أعضاء المجلس، ويستثنى من تطبيق هذا الشرط أعضاء مجلس الإدارة الأول وكذلك ممثلي المؤسس في مجلس الإدارة.
- ويجب إيداع هذه الأسهم خلال ستين يوماً من تاريخ بدء العضوية في أحد البنوك المعتمدة، ويستمر إيداعها مع عدم قابليتها للتداول أو الرهن أو الحجز إلى أن تنتهي مدة العضوية ويصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله. وإذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المذكور بطلت عضويته. ويلتزم المجلس بجميع التعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي فيما يتعلق بعضوية المجلس والواجبات والمسؤوليات وغيرها.
- ويجوز أن يكون ثلث أعضاء المجلس من الأعضاء المستقلين ذوي الخبرة من غير المساهمين. ويعفى هؤلاء من شرط تملك الأسهم المنصوص عليه في البند (٣) من هذه المادة. وإذا فقد عضو المجلس أيًا من هذه الشروط، زالت عنه صفة العضوية من تاريخ فقدانه ذلك الشرط.

الموافق	الأطراف
١	١- ١١ - ٦
٢	٢- ١٢ - ٧
٣	٣- ١٣ - ٨
٤	٤- ١٤ - ٩
٥	٥- ١٥ - ١٠
١٦	
١٧	
١٨	
١٩	
٢٠	



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمسودج ١/٧



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم ()

مادة (٢٦)

مدة عضوية مجلس الإدارة

ينتخب أعضاء المجلس لمدة ثلاث سنوات ويجوز إعادة انتخاب العضو أكثر من مرة، غير أن مجلس الإدارة الأول يبقى قائماً بعمله لمدة خمس سنوات.

مادة (٢٧)

انتخاب الرئيس ونائبه

باستثناء مجلس الإدارة الأول، ينتخب المجلس بالاقتراع السري رئيساً ونائباً للرئيس لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات.

مادة (٢٨)

تعيين عضو مندوب للبنك

يجوز للمجلس أن ينتخب بالاقتراع السري عضو مندوباً أو أكثر، ويقوم المجلس بتحديد صلاحيات ومسؤوليات العضو المندوب، كما يقرر ما إذا كان له حق التوقيع عن البنك بمفرده أو مع أي شخص آخر وذلك وفقاً للأليات والأغراض التي يضعها المجلس.

مادة (٢٩)

تمثيل البنك

رئيس المجلس هو رئيس البنك ويمثله لدى الغير وأمام القضاء، وعليه أن ينفذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوصياته.

ولرئيس المجلس أن يفوض بعض صلاحياته لغيره من أعضاء المجلس.

الأطراف

الموقع	الأطراف	الرقم
		١-٦
		٢-٧
		٣-٨
		٤-٩
		٥-١٠
		١١-١٦
		١٢-١٧
		١٣-١٨
		١٤-١٩
		١٥-٢٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نموذج ١/٥



محضر توثيق رقم (.....)

ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه.

مادة (٣٠)^{١٨}

المصلحة الشخصية لعضو المجلس

معدلة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٦

لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه أو أحد المديرين أن يقوم بعمل مشابه لنشاط البنك، أو أن تكون له أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تتم لحساب البنك.

مادة (٣١)

تعيين أمين السر

يجوز للمجلس أن يقوم بتعيين أمين سر يتولى مسؤوليات تنظيم مواعيد عقد اجتماعات المجلس واجتماعات الجمعية العامة، كما يتولى مسؤولية تنظيم محاضرات الاجتماعات وحفظها وغيرها من المسؤوليات التي يقوم المجلس بتحديدتها.

مادة (٣٢)^{١٩}

خلو منصب عضو المجلس

^{١٨} قبل التعديل - المادة ٣٠ : المصلحة الشخصية لعضو المجلس : لا يجوز لعضو المجلس أن يتعامل مع البنك إلا وفق اللوائح والنظم المعمدة، حسب التعليمات وللقوانين ونبات الأسلوب الذي يتعامل به البنك مع الغير.

^{١٩} قبل تعديل: مادة (٣٢) خلو منصب عضو المجلس: إذا شغل في للمجلس منصب عضو أو أكثر من الأعضاء المنتخبين، شغل من كان حائزاً لأكثر الأسهم من المرشحين الذين لم يفروا بعمومية المجلس، وإذا قام به منع شغله من ولده، بحيث يكفل للعضو الجديد مدة سله فقط ويكون على المجلس أن يتولى الاتصال بين له الحق في شغل المنصب، كما يتعين على المجلس تزويده بالمحاضر والبيانات اللازمة لكي يقوم مباشرة مهامه.

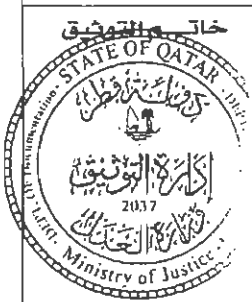
لما إذا لم يفتى - (١/١) لم يكن - هناك أي من المرشحين السابقين لشغل المنصب أو الطامسب للشاغر لعندما يتعين على المجلس توجيه دعوة إلى الجمعية لعامة لتجتمع خلال شهرين من تاريخ خلو منصب أحد الأعضاء وذلك لانتخاب من يشغل الفراغ الشاغر.

(لا أنه فيما يتعلق بمجلس الإدارة الأول، إذا شغل منصب عضو أو أكثر من أعضائه لأي سبب كان، فعندما يتم تعيين بدلاء ضمن من قبل للمؤسس وفق الإجراء تلمين في المادة (٢٢).

الموثق

Handwritten signature and stamp area.

خاتمة التوثيق



الأطراف

١٦-	١١-	٦-	١
١٧-	١٢-	٧-	٢
١٨-	١٣-	٨-	٣
١٩-	١٤-	٩-	٤
٢٠-	١٥-	١٠-	٥



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق
قسم التوثيق

نموذج ت/١

محضر توثيق رقم (.....)

معدلة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ٢٥ أبريل ٢٠١٦

إذا شغل في المجلس منصب عضو أو أكثر من الأعضاء المنتخبين، شغله من كان حائزاً لأكثر الأصوات من المرشحين الذين لم يفوزوا بعضوية المجلس، وإذا قام به مانع شغله من يليه، بحيث يكمل العضو الجديد مدة سلفه فقط، ويكون على المجلس أن يتولى الاتصال بمن له الحق في شغل المنصب، كما يتعين على المجلس تزويده بالمحاضر والبيانات اللازمة لكي يقوم بمباشرة مهامه.

وفي حالة عدم وجود من يشغل المقعد الشاغر، يستمر المجلس بالعدد المتبقي من الأعضاء ما لم يقل هذا العدد عن خمسة أعضاء

أما إذا بلغ عدد المقاعد الشاغرة ربع عدد مقاعد المجلس، أو قل عدد الأعضاء المتبقيين عن خمسة أعضاء، وجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للاجتماع خلال شهرين من تاريخ خلو المقاعد أو انخفاض عدد المتبقي منها عن خمسة، لانتخاب من يشغل المقاعد الشاغرة.

مادة (٣٣) ٢٠

حالات خلو منصب عضو المجلس

معدلة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ٢٥ أبريل ٢٠١٦

يعتبر منصب عضو المجلس شاغراً في حال تحقق أي من الحالات التالية:

١. في حالة تقديم عضو المجلس استقالته الخطية.

٢. قبل التعديل: المادة (٢٣) حالات خلو عضو المجلس: يعتبر منصب عضو المجلس شاغراً في حال تحقق أي من الحالات التالية:

١. في حالة تقديم عضو المجلس استقالته الخطية.
٢. في حالة وفاة عضو المجلس.
٣. إذا تعوب عضو المجلس - في السنة الواحدة - عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية أو خمسة اجتماعات غير متتالية دون تقديم أي عذر جدي يقبله المجلس.
٤. في حال تبين أن عضو المجلس لا تتوافق فيه جميع الشروط الواردة في المادة (٢٤) من هذا النظام.
٥. في حالة عدم السماح لعضو المجلس من أية مصلحة مباشرة أو غير مباشرة له وفقاً لما هو مبين في المادة (٤٠) من النظام.
٦. في حالة عزل عضو المجلس من قبل الجمعية العامة وذلك بناءً على طلب مقدم من مساهمين يشكلون ما لا يقل عن ربع رأس المال أو تناهض اقتراح للمجلس بالأغلبية المطلقة لكسب المسئلة في الاجتماع، وهنا وتوجب على رئيس المجلس خلال عشرة أيام من بدو الجمعية العامة إلى الامتثال والإقامة بالإدارة بالدمرة لذلك، وفي هذه الحالة يصدر قرار العزل بموافقة أغلبية الأعضاء الحاضرين.

الموثق



الأطراف

١٦-	١١-	٦-	١-
١٧-	١٢-	٧-	٢-
١٨-	١٣-	٨-	٣-
١٩-	١٤-	٩-	٤-
٢٠-	١٥-	١٠-	٥-



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

موضوع ١/ت

محضر توثيق رقم (.....)



٢. في حالة وفاة عضو المجلس.

٣. إذا تغيب عضو المجلس - في السنة الواحدة - عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون تقديم أي عذر جدي يقبله المجلس.

٤. في حال تبين أن عضو المجلس لا تتوافر فيه جميع الشروط الواردة في المادة (٢٤) من هذا النظام.

٥. في حالة عزل عضو المجلس من قبل الجمعية العامة وذلك بناءً على طلب مقدم من مساهمين يملكون ما لا يقل عن ربع رأس المال أو بناءً على اقتراح المجلس بالأغلبية المطلقة للأصهم الممثلة في الاجتماع، وهنا يتوجب على رئيس المجلس خلال عشرة أيام أن يدعو الجمعية العامة إلى الانعقاد وإلا قامت الإدارة بالدعوة لذلك، وفي هذه الحالة يصدر قرار العزل بموافقة أغلبية الأعضاء الحاضرين.

مادة (٣٤)

صلاحيات المجلس

لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة البنك وله مباشرة جميع الأعمال التي تقضيها هذه الإدارة وفقاً لغرضها، ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو هذا النظام أو قرارات الجمعية العامة.

مادة (٣٥)

٣٥ (التعليق): المادة (٣٥): اجتماعات المجلس وأية هتفأ لقررت : يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه، وعلى الرئيس أن يدعو المجلس للاجتماع إذا طلب ذلك من أعضاءه على الأقل. ويجب ألا يقل عدد الاجتماعات عن ستة اجتماعات كحد أدنى خلال السنة المالية الواحدة. ولا يكون لاجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره نصف عدد الأعضاء، ولا يجوز أن يتغيب عن اجتماع كالمثل دون عقد اجتماع للمجلس.

ويجوز أن يجتمع خارج مركزه الرئيسي في أحد أفرعه سواء داخل الدولة أو خارجها بشرط حضور جميع أعضائه أو ممثلهم في الاجتماع. ولمنع المجلس من أن يذهب عنه كثافة لحد أعضاء المجلس للتصويت في الاجتماع بدلاً منه. وفي هذه الحالة يكون لهذا العضو صوتان، ولا يجوز أن يذهب عضو المجلس عن أكثر من عضو واحد.

وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين، فإذا تبارت رجع الجانب الذي منه الرئيس، والممنوع المحترض أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع.

الموثق

.....



الأعضاء

١٦-

١١-

٦-

١-

١٧-

١٢-

٧-

٢-

١٨-

١٣-

٨-

٣-

١٩-

١٤-

٩-

٤-

٢٠-

١٥-

١٠-

٥-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نموذج ١/٥



دولة قطر
وزارة العدل
وزارة التوثيق
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم ()

اجتماعات المجلس وألية اتخاذ القرارات

معدلة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٦

يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه، وعلى الرئيس أن يدعو المجلس للاجتماع إذا طلب ذلك عضوين من أعضائه على الأقل. ويجب ألا يقل عدد الاجتماعات عن ستة اجتماعات كحد أدنى خلال السنة المالية الواحدة ويجوز المشاركة في اجتماع مجلس الإدارة بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تمكن المشاركون من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس. ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره نصف عدد الأعضاء، ولا يجوز أن ينقضي ثلاثة أشهر دون عقد اجتماع للمجلس.

ويجتمع المجلس في المركز الرئيسي للبنك. ويجوز أن يجتمع خارج مركزه الرئيسي في أحد فروعه سواء داخل الدولة أو خارجها بشرط حضور جميع أعضائه أو ممثليهم في الاجتماع أو إذا عقد بأي طريقة تسمح للمشاركين الاتصال ببعضهم البعض.

ولعضو المجلس الغائب أن ينوب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس للتصويت في الاجتماع بدلاً منه. وفي هذه الحالة يكون لهذا العضو صوتان، ولا يجوز أن ينوب عضو المجلس عن أكثر من عضو واحد.

وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين، فإذا تساوت رجع الجانب الذي منه الرئيس، وللعضو المعارض أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع.

يجوز لمجلس الإدارة، وفي حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار بعض قراراته بالتمرير بشرط موافقة جميع أعضاء مجلس الإدارة كتابة على تلك القرارات، على أن تعرض في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينها بمحضر اجتماعه.

مادة (٣٦)

الدعوة لحضور اجتماع المجلس

الموثق

١

الأطراف



١٦-	١١-	٦-	١-
١٧-	١٢-	٧-	٢-
١٨-	١٣-	٨-	٣-
١٩-	١٤-	٩-	٤-
٢٠-	١٥-	١٠-	٥-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نموذج ١/١



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

تتم الدعوة لحضور أي اجتماعات المجلس عن طريق توجيه إخطار خطي من قبل الرئيس أو النائب أو أي عضو مفوض بذلك، ويرسل الإخطار إلى كل عضو على عنوانه المسجل في قيود البنك لهذا الغرض وذلك قبل سبعة أيام على الأقل من تاريخ ذلك الاجتماع.

ويجب أن يبين ذلك الإخطار تاريخ ووقت ومكان الاجتماع كما يجب أن يشمل على جدول الأعمال والموضوعات التي ستطرح في الاجتماع وفيما إذا كان هناك قرار مقترح ليتم تبنيه أو التصويت عليه.

مادة (٣٧)

التنازل عن إخطار الحضور

يعتبر اجتماع المجلس صحيحاً بصرف النظر عن كونه انعقد بدون إخطار أو بموجب إخطار مدته أقصر من تلك المحددة بالمادة (٣٦) أعلاه، وذلك في حالة:

1. إن وافق جميع أعضاء المجلس خطياً على عقد هذا الاجتماع؛ أو
2. في حالة حضور جميع أعضاء المجلس لذلك الاجتماع سواء شخصياً أو عن طريق تفويض أحد الأعضاء الآخرين، أو
3. في حالة أن حضر بعض الأعضاء ذلك الاجتماع - بشكل يجعل من النصاب مكتملاً - في حين أن البعض الآخر لم يحضر إلا أنه أعلن موافقته خطياً على عقد هذا الاجتماع.

مادة (٣٨)

المسائل غير المدرجة على جدول الأعمال

لا يجوز اقتراح أي قرار على المجلس خلال اجتماعه إلا إذا كان مدرجاً في جدول أعمال ذلك الاجتماع، أو وافق على الاقتراح الأغلبية المطلقة من الأعضاء الحاضرين لذلك الاجتماع.

الموثق



الأطراف

١٦-	١١-	٦-	١-
١٧-	١٢-	٧-	٢-
١٨-	١٣-	٨-	٣-
١٩-	١٤-	٩-	٤-
٢٠-	١٥-	١٠-	٥-



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نموذج ١/٥



دولة قطر
وزارة العدل
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

الإفصاح عن المصالح المباشرة وغير المباشرة لعضو المجلس

معدلة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٦

لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه أو أحد المديرين أن يقوم بعمل مشابه لنشاط البنك، أو أن تكون له أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تتم لحساب البنك.

لا يجوز للشركة أن تقدم قرضاً نقدياً من أي نوع كان لأي من أعضاء مجلس إدارتها أو أن تضمن أي قرض يعقده أحدهم مع الغير، واستثناء من ذلك يجوز للبنوك وغيرها من شركات الائتمان أن تقرض أيأ من أعضاء مجالس إدارتها أو تفتح له اعتماداً أو تضمن له القروض التي يعقدها مع الغير وذلك بالأوضاع والشروط التي يحددها مصرف قطر المركزي، ويعتبر باطلاً كل تصرف يتم على خلاف أحكام هذه المادة، دون إخلال بحق البنك في مطالبة المخالف بالتعويض عند الاقتضاء.

مادة (٤٢)

إطلاع مراقب الحسابات على الميزانيات والتقارير المالية السنوية

في كل سنة مالية يعرض المجلس على مراقب الحسابات خلال شهرين من انتهاء السنة المالية ميزانية البنك وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية ومركزه المالي.

ويجب أن يوقع جميع هذه الوثائق رئيس المجلس وأحد الأعضاء.

مادة (٤٣)

إعداد الميزانيات والتقارير المالية لعرضها على الجمعية العامة

يعد المجلس في كل سنة مالية ميزانية البنك وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات المالية والإيضاحات مقارنة مع السنة المالية السابقة مصدقة جميعها من مراقبي حسابات البنك وتقريراً عن نشاط البنك ومركزه المالي خلال السنة المالية الماضية والخطط المستقبلية للسنة القادمة.

الموثق

١



الأطراف

١٦-	١١-	٦-	١-
١٧-	١٢-	٧-	٢-
١٨-	١٣-	٨-	٣-
١٩-	١٤-	٩-	٤-
٢٠-	١٥-	١٠-	٥-



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كؤالة قطر
وزارة العدل
إدارة الشركات
قسم التوثيق

نموذج ١/٥

محضر توثيق رقم (.....)

ويقوم المجلس بإعداد هذه البيانات والأوراق في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية للبنك، لعرضها على اجتماع الجمعية العامة العادية، الذي يجب انعقاده خلال أربعة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية للبنك.

مادة (٤٤) ٢

البيانات والإيضاحات الواجب تقديمها للجمعية العامة العادية
معدلة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ٢٥ إبريل ٢٠١٦

يضع المجلس منوياً تحت تصرف المساهمين، لاطلاعهم الخاص قبل انعقاد الجمعية العامة العادية التي تدعى للنظر في ميزانية البنك وتقرير مجلس الإدارة بأسرع على الأقل ما يلي:

(أ) كشفاً تفصيلياً يتضمن البيانات التالية:

1. جميع المبالغ التي حصل عليها رئيس مجلس إدارة البنك وكل عضو من أعضاء هذا المجلس في السنة المالية من أجور وأتعاب ومرتببات ومقابل حضور جلسات المجلس وبدل المصاريف وإية مبالغ أخرى باي صفة كانت، وكذلك ما قبض كل منهم بوصفه موظفاً فنياً أو إدارياً أو في مقابل أي عمل فني أو إداري أو استشاري أداء للبنك.

١- قبل التحليل: هذا (٤٤) البنود والإيضاحات الواجب تقديمها للجمعية العامة العادية، يضع مجلس إدارة البنك، لاطلاعهم الخاص قبل انعقاد الجمعية العامة العادية التي تدعى للنظر في ميزانية البنك وتقرير مجلس الإدارة بثلثة أيام على الأقل ما يلي:

- ١- جميع المبالغ التي حصل عليها رئيس مجلس إدارة البنك وكل عضو من أعضاء هذا المجلس في السنة المالية من أجور وأتعاب ومرتببات ومقابل حضور جلسات المجلس وبدل المصاريف، وكذلك ما قبض كل منهم بوصفه موظفاً فنياً أو إدارياً أو استشارياً، أو في مقابل أي عمل فني أو إداري أو استشاري أداء للبنك.
- ٢- قدرها المالية التي يتبع بها رئيس مجلس إدارة البنك وكل عضو من أعضاء المجلس في السنة المالية.
- ٣- المنكبات التي يقرها المجلس توضع على أعضائه.
- ٤- المبالغ المستحقة لكل عضو من أعضاء المجلس العاديين والمساهمين كسند أو احتياطي أو ترميم من انتهاء الخدمة.
- ٥- المبالغ التي فيها مصلحة لأحد أعضاء المجلس أو المصوبين تتعارض مع مصلحة البنك.
- ٦- المبالغ التي لفتت أنظار مجلس الإدارة بأي صورة كانت مع التفاصيل الخاصة بكل مبلغ.
- ٧- التهربات مع بيان جهة التهرب لها وسبلاتها وقوانينها.

ويجب أن يوقع الكنتف للتصديق الصادر إليه رئيس المجلس وأحد الأعضاء، ويكون رئيس وأعضاء المجلس مسؤولين عن تنفيذ أحكام هذا القرار، وعن صحة البنود الواردة في جميع الأوراق التي تمت على إعدادها.

(ب) تقرير الهيئة التشريعية الذي يبين مدى توافق نشاطات البنك التي تمت خلال السنة المالية مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

(ج) تقرير من مراقب الحسابات الذي يبين فيه التحويلات النقدية أو الإعضات أو الخصومات التي يكون قد قدمها البنك لرئيس أو أعضاء المجلس خلال السنة المالية.

الموثق

الأطراف

١٦-	١١-	٧-	١-
١٧-	١٢-	٧-	٢-
١٨-	١٣-	٨-	٣-
١٩-	١٤-	٩-	٤-
٢٠-	١٥-	١٠-	٥-





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نموذج ١/



دولة قطر
وزارة العدل
وزارة التوثيق
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

٢. المزايا العينية التي يتمتع بها رئيس المجلس وكل عضو من أعضاء المجلس في السنة المالية.
٣. المكافآت التي يقترح المجلس توزيعها على أعضائه.
٤. المبالغ المخصصة لكل عضو من أعضاء المجلس الحاليين.
٥. العمليات التي فيها مصلحة لأحد أعضاء المجلس أو المديرين تتعارض مع مصلحة البنك.
٦. المبالغ التي أنفقت فعلاً في سبيل الدعاية بأي صورة كانت مع التفاصيل الخاصة بكل مبلغ.
٧. التبرعات مع بيان الجهة المتبرع لها ومسوغات التبرع وتفصيلاته.

ويجب أن يوقع الكشف التفصيلي المشار إليه رئيس المجلس وأحد الأعضاء، ويكون رئيس وأعضاء المجلس مسؤولين عن تنفيذ أحكام هذه المادة، وعن صحة البيانات الواردة في جميع الأوراق التي نصت على إعدادها.

(ب) تقرير الهيئة الشرعية الذي يبين مدى توافق نشاطات البنك التي تمت خلال السنة المالية مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

(ج) تقرير من مراقب الحسابات الذي يبين فيه التمويلات النقدية أو الاعتمادات أو الضمانات التي يكون قد قدمها البنك لرئيس أو أعضاء المجلس خلال السنة المالية.

مادة (٤٥) ٢٥

الموثق

" قبل التصديق: مدة (٥) مكلفات مجلس الإدارة: تمتد الجمعية لعامة فغاية مكافآت أسماء مجلس، ولا يجوز تغير مجموع هذه المكافآت بأكثر من ١٠% من ربح لمصالي (ربح) لتقرير الاستهلاك والانتاجات والاحتياطات وتوزيع ربح على المساهمين لا يقل عن ٥٥% من ربح قبل المدفوع وذلك وفقاً لما هو مبين في المادة (٧٠) من هذا النظام. ويجوز حصول أعضاء المجلس على مبلغ مقطوع في حالة عدم تحقيق الربح أرباحاً، ويشترط في هذه الحالة مراقبة الجمعية لعامة العادية على ذلك.

الأطراف



١٦-	١١-	٦-	١-
١٧-	١٢-	٧-	٢-
١٨-	١٣-	٨-	٣-
١٩-	١٤-	٩-	٤-
٢٠-	١٥-	١٠-	٥-



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نموذج ١/ث



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التشريع
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

مكافآت أعضاء المجلس

معدلة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٦

تحدد الجمعية العامة العادية مكافآت أعضاء المجلس، ولا يجوز تغيير مجموع هذه المكافآت بأكثر من ٥% من الربح الصافي (بعد استئصال الاستهلاكات والاقتطاعات والاحتياطات وتوزيع ربح على المساهمين لا يقل عن ٥% من رأس المال المدفوع وذلك وفقاً لما هو مبين في المادة (٧٠) من هذا النظام).

(الفصل الخامس)

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

مادة (٤٦)

تعيين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

تقوم الجمعية العامة العادية بناءً على توصية المجلس بتعيين هيئة للإفتاء والرقابة الشرعية على عمليات البنك من أهل العلم المتخصصين بالأحكام الشرعية في مجالات المعاملات المالية الإسلامية لتولي مهمة الإطلاع على الأنشطة التي يمارسها البنك وإبداء الرأي والمشورة حولها وفيما إذا كانت تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وللجمعية العامة العادية تحديد عدد أعضاء الهيئة - بشرط لا يقلوا عن ثلاثة أعضاء - وذلك تحديد مدة العضوية وألية عملها وتحديد مكافآتهم وغيرها من الأمور المتعلقة بهذا الخصوص وذلك وفقاً للأنظمة والتعليمات المعمول بها.

ويجوز للجمعية العامة العادية أن تفوض المجلس بتحديد مكافآت أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

وفيما يتعلق بهيئة الفتوى والرقابة الشرعية الأولى فيعينهم المؤسس ويبلغ مصرف قطر المركزي بأسمائهم بكتاب رسمي قبل الأول من يناير من عام ٢٠٠٨ م.

الموثق



الأطراف	راف	رقم
١	٦	١٦
٢	٧	١٧
٣	٨	١٨
٤	٩	١٩
٥	١٠	٢٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمودج ١/٥



دولة قطر
وزارة العدل
مجلس الإدارة
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

ولمجلس الإدارة الأول صلاحية إضافة أعضاء جدد لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية الأولى أو تغيير الأعضاء الحاليين حسبما يراه مناسباً لمصلحة البنك العامة.

(الفصل السادس)

الجمعية العامة

مادة (٤٧)^{١٦}

الجمعية العامة

معدلة بموجب قرار بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ١١ مايو ٢٠١١

الجمعية العامة تمثل جميع المساهمين بصرف النظر عن عدد الأسهم التي يملكها كل منهم، ولا يجوز أن تعقد اجتماعاتها إلا في مدينة الدوحة.

مادة (٤٨)

الجمعية العامة العادية

تعقد الجمعية العامة اجتماعها السنوي العادي خلال الأشهر الأربعة التالية لنهاية كل سنة مالية للبنك وذلك في المكان والتاريخ والوقت الذي يحدده المجلس.

مادة (٤٩)^{١٧}

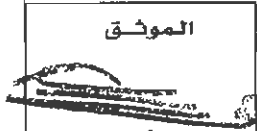
الجمعية العامة غير العادية

معدلة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ٢٥ أبريل ٢٠١٦

^{١٦} المادة (٤٧) قبل التعديل: يقوم مجلس الإدارة الأول مقام الجمعية العامة التأسيسية في إشهار البنك وتعيين مرافقي الحسابات وتحديد أعضائهم وإعلان تأسيس البنك نهائياً والنظر بكافة المسائل التي تترتب عن عملية التأسيس.

^{١٧} قبل التعديل: المادة (٤٩): الجمعية العامة غير العادية: على للمجلس دعوة الجمعية العامة للتعداد في اجتماع غير عادي كلما دعت الحاجة لذلك أو متى طلب مرافق الشركات عقد الجمعية العامة أو طلب ذلك مساهم (أو المساهمون) يملكون ما لا يقل عن (٢٥%) من رأسمال البنك وذلك وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة (١٣٩) من قانون الشركات.

الموثق



الأطراف

-١٦	-١١	-٦	-١
-١٧	-١٢	-٧	-٢
-١٨	-١٣	-٨	-٣
-١٩	-١٤	-٩	-٤
-٢٠	-١٥	-١٠	-٥



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كَوْلِيَّةُ قَطْرَ
وَزَارَةُ الْبِنَاءِ
وَزَارَةُ التَّوْثِيقِ
قِسْمُ التَّوْثِيقِ

نموذج ١/ث

محضر توثيق رقم (.....)

على المجلس دعوة الجمعية العامة للانعقاد في اجتماع غير عادي كلما دعت الحاجة لذلك أو متى طلب مراقب الشركات عقد الجمعية العامة أو طلب ذلك مساهم (أو المساهمون) يملكون ما لا يقل عن (٢٥%) من رأسمال البنك وذلك وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة (١٣٨) من قانون الشركات التجارية.

مادة (٢٨٥٠)

جدول أعمال الجمعية العامة

معدلة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٦

بعد المجلس جدول أعمال الجمعية العامة العادية وغير العادية.

وفي الأحوال التي يجوز فيها عقد الجمعية العامة بناءً على طلب عدد من المساهمين أو مراقب الحسابات أو الإدارة يعد جدول الأعمال من طلب منهم انعقاد الجمعية العامة، ويقتصر جدول الأعمال في هذه الحالة على موضوع الطلب ولا يجوز بحث أي مسألة غير مدرجة في جدول الأعمال إلا إذا طلب عدد من المساهمين يمثلون (١٠%) من رأس المال البنك على الأقل لإدراج مسائل معينة في جدول الأعمال وفي كل الأحوال يكون للجمعية العامة حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تتكشف أثناء الاجتماع.

مادة (٥١)

الحضور والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة

معدلة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ١١ مايو ٢٠١١

٢٨ بعد المجلس جدول أعمال الجمعية العامة العادية وغير العادية.

وفي الأحوال التي يجوز فيها عقد الجمعية العامة بناءً على طلب عدد من المساهمين أو مراقب الحسابات أو الإدارة يعد جدول الأعمال من طلب منهم انعقاد الجمعية العامة، ويقتصر جدول الأعمال في هذه الحالة على موضوع الطلب ولا يجوز بحث أي مسألة غير مدرجة في جدول الأعمال إلا إذا وافقت على ذلك الأغلبية العادية للأصوات الممثلة تمثيلاً صحيحاً في ذلك الاجتماع وفي كل الأحوال يكون للجمعية العامة حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تتكشف أثناء الاجتماع.

٢٩ المادة ٥١ قبل تعديلها: لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة، ويمثل المساهمون همسراً للمحور عليهم التصويت عنهم كانوا في حين يمثل الأشخاص الاعتبارية الأشخاص المفوضين من قبل بموجب تفويض خطي منظم وفقاً لأصول التفويض. ويجوز لأي مساهم أن يوكل عنه مساهم آخر في الحضور والتصويت في الجمعية العامة على أن يكون ذلك بموجب تفويض كتابي خاص، ولا يجوز للمساهم تركيز كعد أعضاء المجلس في حضور الجمعية العامة نهاية عنه. وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد عدد الأصوات التي يحوزها التوكيل بهذه الصفة عن (٥٠%) من أصل رأسمال البنك.

الموثق



خاتم التوثيق



الأطراف

الأطراف	راف	الأطراف	راف
١	١١	٦	١٦
٢	١٢	٧	١٧
٣	١٣	٨	١٨
٤	١٤	٩	١٩
٥	١٥	١٠	٢٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمودج ١/٧



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة، ويمثل المساهمون القصر والمحجور عليهم النائبين عنهم قانوناً في حين يمثل الأشخاص الاعتبارية الأشخاص المفوضين من قبل بموجب تفويض خطي منظم وفقاً للأصول القانونية. ويجوز لأي مساهم أن يوكل عنه مساهم آخر في الحضور والتصويت في الجمعية العامة على أن يكون ذلك بموجب توكيل كتابي خاص، ولا يجوز للمساهم توكيل أحد أعضاء المجلس في حضور الجمعية العامة نيابة عنه. وفي جميع الأحوال فإنه لا يوجد أي قيد في ما يتعلق بعدد الأسهم التي يمثلها الوكيل.

ولكن مساهم يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال وتوجيه الأسئلة إلى أعضاء المجلس ومراقبي الحسابات. ويتعين على المجلس الرد على أسئلة المساهمين واستفساراتهم، بالقدر الذي لا يعرض مصلحة البنك للضرر، وإذا رأى المساهم أن الرد غير كافٍ احتكم إلى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ.

ويكون لكل مساهم عند التصويت عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه ومع ذلك فإنه فيما عدا الأشخاص المعنويين. يجوز أن يكون لأحد المساهمين سواء بصفته أصيلاً أو نائباً عن غيره عدد من الأصوات يجاوز (٢٥%) من عدد الأصوات المقررة للأسهم الممثلة في الاجتماع.

مادة (٥٢)

طريقة التصويت في اجتماعات الجمعية العامة

يكون التصويت في الجمعية العامة برفع الأيدي أو بأي طريقة أخرى يقرها المجلس من وقت لآخر، واستثناءً من ذلك يجب أن يكون التصويت بطريقة الاقتراع السري إذا كان القرار متعلقاً بانتخاب أعضاء

الموثق

ولكن مساهم يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال وتوجيه الأسئلة إلى أعضاء المجلس ومراقبي الحسابات. ويتعين على المجلس الرد على أسئلة المساهمين واستفساراتهم، بالقدر الذي لا يعرض مصلحة البنك للضرر، وإذا رأى المساهم أن الرد غير كافٍ احتكم إلى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ.

ويكون لكل مساهم عند التصويت عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه ومع ذلك فإنه فيما عدا الأشخاص المعنويين - لا يجوز أن يكون لأحد المساهمين سواء بوسله أصيلاً أو نائباً عن غيره عدد من الأصوات يجاوز (٢٥%) من عدد الأصوات المقررة للأسهم الممثلة في الاجتماع.

الأطراف

١	١١	١٦
٢	١٢	١٧
٣	١٣	١٨
٤	١٤	١٩
٥	١٥	٢٠





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نموذج ١/٧



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

المجلس أو بعزلهم أو بإقامة دعوى المسؤولية عليهم، أو إذا طلب ذلك رئيس المجلس أو عدد من المساهمين يمثلون على الأقل عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع.

ولا يجوز لأعضاء المجلس الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة المتعلقة بتحديد رواتبهم أو مكافآتهم أو إبراء ذمتهم وإخلاء مسؤولياتهم.

مادة (٥٣)

رئيس اجتماع الجمعية العامة

يرأس اجتماع الجمعية العامة رئيس المجلس أو نائبه أو من ينتدبه المجلس لذلك، وفي حالة تخلف المذكورين عن حضور الاجتماع تعين الجمعية من بين أعضاء المجلس أو المساهمين رئيساً لهذا الاجتماع، كما ويكون أمين سر مجلس الإدارة مقررًا للاجتماع ما لم تقرر الجمعية العامة تعيين غيره مقررًا للاجتماع.

مادة (٥٤)

الدعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة

معدلة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٦

يدعو المجلس جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية وذلك عن طريق الإعلان في صحيفتين مطبعتين تكون إحداها على الأقل باللغة العربية، وعلى الموقع الإلكتروني لبورصة قطر، والموقع الإلكتروني للشركة إن وجد.. ويجب أن يتم الإعلان قبل الموعد المحدد لاتعقاد الجمعية العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل.

القول الفصل: المادة (٥٤): يدعو المجلس جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية وذلك عن طريق إرسالها في البريد المسجل إلى آخر طرqn ظاهر لكل مساهم في سجل المساهمين أو عن طريق تسليم الدعوة بالميد للمساهم مقابل التوقيع والاستلام. ويجوز استبدال ذلك بتوجيه الدعوة عن طريق نشرها في صحيفتين مطبعتين يودعتان بتصوران باللغة العربية قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من موعد عقد اجتماع الجمعية العامة. ويرفون بالدعوة جدول أعمال الجمعية العامة، وجميع البيانات والأوراق المتعلقة بالمسائل المطروقة بحثها في ذلك الاجتماع. وفي حال أن كانت الدعوة موجهة لعقد اجتماع الجمعية العامة العادي لعقد اجتماع على رئيس المجلس أن ينشر - في الصحيفتين (إرفاق الدعوة) - الميزانية ومساب الأرباح والخسائر ومذمناً ولفها عن تقرير المجلس وقلمس الكامل لتقرير ماليي فصلايت.

وترسل إلى الإدارة نسخة من جميع الأوراق السابقة في نفس الوقت الذي يتم فيه إرسالها إلى المساهمين.

الموثق

الأطراف

١٦-	١١-	٧-	١-
١٧-	١٢-	٧-	٢-
١٨-	١٣-	٨-	٣-
١٩-	١٤-	٩-	٤-
٢٠-	١٥-	١٠-	٥-





دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق
قسم التوثيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



نموذج ١/٥

محضر توثيق رقم (.....)

ويرفق بالدعوة جدول أعمال الجمعية العامة، وجميع البيانات والأوراق المتعلقة بالمسائل المنوي بحثها في ذلك الاجتماع. وفي حال إن كانت الدعوة موجهة لعقد اجتماع الجمعية العامة العادي فعندها يجب على رئيس المجلس أن ينشر - في الصحيفتين (رفق الدعوة) - الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وملخصاً وافياً عن تقرير المجلس والنص الكامل لتقرير مراقبي الحسابات.

وترسل إلى الإدارة نسخة من جميع الأوراق السابقة في نفس الوقت الذي يتم فيه إرسالها إلى المساهمين.

مادة (٥٥) ٢١

دعوة الجمعية العامة من قبل الإدارة

معجلة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٦

مع مراعاة أحكام المادتين (١٢٤) و(١٢٨) من قانون الشركات، للإدارة - خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلامها طلب الدعوة - دعوة الجمعية العامة إلى الانعقاد إذا انقضى ثلاثون يوماً على السبب الموجب لانعقادها دون أن يدعو المجلس إلى ذلك أو إذا تبين للإدارة في أي وقت وقوع مخالفات للقانون ولنظام البنك أو وقوع خلل جسيم في إدارتها، وفي جميع الأحوال يلتزم البنك بجميع المصروفات.

مادة (٥٦) ٢٢

"كل تفصيل: المادة (٥٥) دعوة الجمعية العامة من قبل الإدارة: مع مراعاة أحكام المادتين (١٢٤)، (١٢٨) من قانون الشركات، للإدارة - بعد موافقة وزير الاقتصاد والتجارة - دعوة الجمعية العامة إلى الانعقاد إذا انقضى ثلاثون يوماً على سبب الموجب لانعقادها دون أن يدعو المجلس إلى ذلك أو إذا تبين للإدارة في أي وقت وقوع مخالفات للقانون ولنظام البنك أو وقوع خلل جسيم في إدارتها، وفي جميع الأحوال يلتزم البنك بجميع المصروفات.

"كل تفصيل: المادة (٥٦) جدول أعمال الجمعية العامة العادية: يجب أن يتضمن جدول أعمال الجمعية العامة العادية في اجتماعها التالي المسائل الآتية:

١. سماع تقرير مجلس من نشاط البنك وعن مركزه المالي خلال السنة.
٢. سماع تقرير لجنة الرقابة والتدقيق فيما يتعلق بدور تفرغ نشاطات البنك في تلك السنة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
٣. سماع تقرير مراقبي الحسابات والتدقيق عليه.
٤. مناقشة ميزانية البنك وحساب الأرباح والخسائر والتدقيق عليها.
٥. النظر في مقترحات وتوصيات المجلس فيما يتعلق بالانقضاء وتوزيع الأرباح والقرارات.
٦. النظر في لوائح لائحة أعضاء المجلس.
٧. انتخاب أعضاء المجلس (عند الاقتضاء).
٨. تعيين مراقبي الحسابات وتحديد مهامهم.
٩. تعيين أعضاء لجنة الرقابة والتدقيق وتحديد مهامهم (عند الاقتضاء).

الموثق

خاتم التوثيق

الأطراف



-١٦

-١١

-١

-١٧

-١٢

-٧

-١٨

-١٣

-٨

-١٩

-١٤

-٩

-٢٠

-١٥

-١٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمودج ١/٥



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

جدول أعمال الجمعية العامة العادية

معدلة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٦

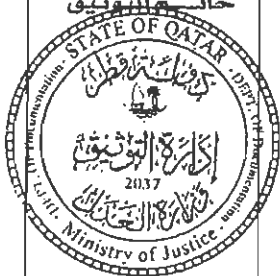
مع يجب أن يتضمن جدول أعمال الجمعية العامة العادية في اجتماعها السنوي المسائل الآتية:

١. سماع تقرير المجلس عن نشاط البنك وعن مركزه المالي خلال السنة.
٢. سماع تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية فيما يتعلق بمدى توافق نشاطات البنك في تلك السنة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
٣. سماع تقرير مراقب الحسابات والتصديق عليه.
٤. مناقشة ميزانية البنك وحساب الأرباح والخسائر والتصديق عليهما.
٥. النظر في مقترحات وتوصيات المجلس فيما يتعلق بالاقطاعات وتوزيع الأرباح وإقرارها.
٦. النظر في إبراء نمة أعضاء المجلس.
٧. انتخاب أعضاء المجلس (عند الاقتضاء).
٨. عرض المناقصة بشأن تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم.
٩. تعيين أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وتحديد مكافآتهم (عند الاقتضاء).
١٠. مناقشة تقرير الحوكمة واعتماده.

الموثق

التوقيع

خاتم التوثيق



الأطراف

١٦-	١١-	١-	١-
١٧-	١٢-	٧-	٢-
١٨-	١٣-	٨-	٣-
١٩-	١٤-	٩-	٤-
٢٠-	١٥-	١٠-	٥-



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نموذج ١/٥



دولة قطر
وزارة العدل
وزارة التوثيق
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

مادة (٥٧)^{٣٣}

النصاب القانوني لاجتماع الجمعية العامة العادية والأغلبية المطلوبة لاتخاذ القرارات
معلنة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٦

١. يشترط لصحة انعقاد الجمعية العامة، أن يتم توجيه دعوة إلى الوزارة لإيفاد ممثل عنها لحضور الاجتماع. قبل الموعد المحدد لاتعاقده بثلاثة أيام على الأقل.
٢. لا يكون اجتماع الجمعية العامة العادية صحيحاً إلا إذا حضره عدد من المساهمين يمثلون نصف رأس المال على الأقل. فإذا لم يتوافر هذا النصاب وجهت الدعوة إلى اجتماع ثانٍ يعقد خلال خمسة عشر يوماً التالية للاجتماع الأول بإعلان ينشر في صحيفتين يوميتين وفقاً لأحكام المادة (١٣١) من القانون وقبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً مهما كان عدد الأسهم الممثلة فيه.
٣. لا يكون اجتماع الجمعية العامة العادية صحيحاً إلا إذا حضره مراقب حسابات البنك.

وتصدر قرارات الجمعية العامة العادية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع.

مادة (٥٨)^{٣٤}

- ^{٣٣} قبل تصديق هذه المادة (٥٧) تصاب القوانين لاجتماع الجمعية العامة والأغلبية المطلوبة لاتخاذ القرارات:
١. يشترط لصحة انعقاد الجمعية العامة، أن يتم توجيه دعوة إلى الوزارة لإيفاد ممثل عنها لحضور الاجتماع قبل الموعد المحدد لاتخاذ القرار بثلاثة أيام على الأقل.
 ٢. لا يكون اجتماع الجمعية العامة العادية صحيحاً إلا إذا حضره عدد من المساهمين يمثلون نصف رأس المال على الأقل. فإذا لم يتوافر هذا النصاب وجهت الدعوة إلى اجتماع ثانٍ يعقد خلال خمسة عشر يوماً التالية للاجتماع الأول بإعلان ينشر في صحيفتين يوميتين مطبوعتين تصدران وفقاً للجمعية وكان موعد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً مهما كان عدد الأسهم الممثلة فيه.
 ٣. يصدر قرارات الجمعية العامة العادية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع.
 ٤. قبل تصديق هذه المادة (٥٨) المتصاصات لجمعية العامة غير العادية، فيما عدا المسائل المشار إليها في الفقرتين (١٦) و(٢١) من هذا النظام، تصد الجمعية العامة غير العادية للنظر في لها مسائل تتعلق بتلك لا يجوز للمجلس البت فيها. ومن هذه المسائل - دون التمسر - التي يتوجب على الجمعية العامة غير العادية النظر فيها.
١. تعديل النظام الأساسي للبنك.
 ٢. زيادة أو تخفيض رأسمال البنك.
 ٣. حل البنك أو تصفيته أو تحويله أو اندماجه في بنك آخر.
 ٤. بيع كل الشروع الذي قام من أوجه البنك أو التصرف به بأي وجه آخر.
- ويجب أن يشار في سجلات البنوك في حالة اتخاذ قرار بالموافقة على أي مسألة من هذه المسائل.
- ومع ذلك لا يجوز لهذه الجمعية إجراء تعديلات في النظام الأساسي للبنك بكون من شأنها إزاحة أعضائه المساهمين أو تعديل الفرض الأساسي للبنك أو تغيير جنسيته، أو نقل المركز الرئيسي للبنك إلى دولة أخرى، ويحظر بطلان كل نص يلغى بانور تلك.

الموثق
مستشار



الأطراف	المرافق
١- [Signature]	١١- [Signature]
٢- [Signature]	١٢- [Signature]
٣- [Signature]	١٣- [Signature]
٤- [Signature]	١٤- [Signature]
٥- [Signature]	١٥- [Signature]
	١٦- [Signature]
	١٧- [Signature]
	١٨- [Signature]
	١٩- [Signature]
	٢٠- [Signature]



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نموذج ١/٥



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة الشؤون القانونية
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

اختصاصات الجمعية العامة غير العادية

معدلة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٦

فيما عدا المسائل المشار إليها في المادتين (٤٣) و(٥٦) من هذا النظام، تتعدّد الجمعية العامة غير العادية للنظر في أية مسائل متعلّقة بالبنك لا يجوز للمجلس البت فيها. ومن هذه المسائل - دون الحصر - التي يتوجب على الجمعية العامة غير العادية النظر فيها:

١. تعديل النظام الأساسي للبنك.
٢. زيادة أو تخفيض رأسمال البنك.
٣. حل البنك أو تصفيته أو تحوله أو اندماجه في بنك آخر أو الاستحواذ عليه.
٤. بيع كل المشروع الذي قام من أجله البنك أو التصرف فيه بأي وجه آخر.

ويجب أن يوثّر في السجل التجاري في حالة اتخاذ قرار بالموافقة على أي مسألة من هذه المسائل.

ومع ذلك لا يجوز لهذه الجمعية إجراء تعديلات في النظام الأساسي للبنك يكون من شأنها زيادة أعباء المساهمين أو تعديل الفرض الأساسي للبنك أو تغيير جنسيته، أو نقل المركز الرئيسي للبنك إلى دولة أخرى، ويعتبر باطلاً كل نص يقضي بغير ذلك.

مادة (٥٩)

النصاب القانوني لاجتماع الجمعية العامة غير العادية

النصاب القانوني لاجتماع الجمعية العامة غير العادية والأغلبية المطلوبة لاتخاذ القرارات:

الموثق

١

الأطراف

١٦-	١١-	١-
١٧-	١٢-	٢-
١٨-	١٣-	٣-
١٩-	١٤-	٤-
٢٠-	١٥-	٥-





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نموذج ش/١



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

١. لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً، إلا إذا حضره مساهمون يمثلون ثلاثة أرباع رأسمال البنك على الأقل.

فإذا لم يتوفر هذا النصاب، وجب دعوة هذه الجمعية غير العادية لاجتماع ثانٍ يعقد خلال الثلاثين يوماً التالية للاجتماع الأول. ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأسمال البنك.

وإذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الثاني، توجه الدعوة إلى اجتماع ثالث يعقد بعد انقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ الاجتماع الثاني، ويكون الاجتماع الثالث صحيحاً مهما كان عدد الحاضرين.

وإذا تعلق الأمر بحل البنك أو تحوله أو اندماجه أو الاستحواذ عليه، فيشترط لصحة أي اجتماع أن يحضره مساهمون يمثلون ثلاثة أرباع رأس مال البنك على الأقل.

٢. مع مراعاة أية نسبة تصويت أخرى نص عليها هذا النظام فيما يتعلق بمسألة معينة، فإن قرارات الجمعية العامة غير العادية تصدر بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع.

٣. وعلى المجلس أن يشهر قرارات الجمعية العامة غير العادية إذا تضمنت تعديل النظام الأساسي.

مادة (٦٠)

الزامية قرارات الجمعية العامة

القرارات الصادرة من الجمعية العامة وفقاً لأحكام القانون وهذا النظام تلزم المساهمين سواء كانوا حاضرين الاجتماع الذي صدرت فيه هذه القرارات أو غائبين وسواء كانوا قد وافقوا أو اعترضوا عليها، وعلى المجلس تنفيذها فور صدورها وتزويد الوزارة بنسخة منها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها.

مادة (٦١)

سجل الحاضرين ومحاضر اجتماع الجمعية العامة

الموثق

خاتم التوثيق

الأطراف	راف	الأطراف	رقم
١١	١٦	١	١
١٢	١٧	٢	٢
١٣	١٨	٣	٣
١٤	١٩	٤	٤
١٥	٢٠	٥	٥



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نموذج ١/٥



دولة قطر
وزارة العدل
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

١. تسجل أسماء الحاضرين من المساهمين في سجل خاص يثبت فيه حضورهم وما إذا كان بالأصل أو بالوكالة.
 ٢. كما يحرر محضر اجتماع يتضمن إثبات عدد الحضور وتوافر النصاب القانوني للانعقاد، وكذلك أسماء ممثلي الإدارة في حال حضورهم.
 ٣. ويجب أن يتضمن المحضر خلاصة وافية لجميع مناقشات الجمعية العامة وكل ما يحدث أثناء الاجتماع والقرارات التي اتخذت في الجمعية وعدد الأصوات التي وافقت عليها، أو خالفها وكل ما يطلب المساهمون أو مراقبي الإدارة إثباته في المحضر، ويوقع كل محضر رئيس الجمعية العامة ومقررها الذين يكونان مسؤولين عن صحة البيانات الواردة فيه، في حين يلتزم مراقبو الحسابات بالتوقيع على المحضر للمصادقة على صحة البيانات المالية الواردة فيه وذلك إذا كان الاجتماع يتعلق ببحث مسائل مالية متعلقة بالبنك. ويجب إرسال نسخة من محضر اجتماع الجمعية العامة للإدارة خلال شهر على الأكثر من تاريخ انعقادها.
- تكون محاضرات اجتماعات الجمعية العامة بصفة منتظمة عقب كل جلسة في سجل خاص يتم إعداده من قبل المجلس أو أمين السر (إن وجد) وبالطريقة المثلى التي يقررها المجلس.

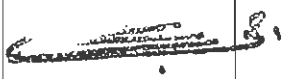

(الفصل السابع)

مراقبو الحسابات

مادة (٦٢)

مدة تعيين مراقبي الحسابات

يكون للبنك مراقب حسابات أو أكثر تعينهم الجمعية العامة لمدة سنة وتحدد أتعابهم، ويجوز لها إعادة تعيينهم على ألا تتجاوز مدة التعيين خمس سنوات متصلة. ويجب أن يكون المراقب من المعقدين في سجل مراقبي الحسابات المنصوص عليه في القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم مهنة مراقبة الحسابات، وأن يكون قد زلزل المهنة لمدة عشر سنوات متصلة على الأقل.

الموثق	الأطراف	رقم
	١٦	١١
	١٧	١٢
	١٨	١٣
	١٩	١٤
	٢٠	١٥
خاتم التوثيق		
		



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تموذج ت/١



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

مادة (٦٣) ٢*

مسؤولية مراقب الحسابات

معدلة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٦

يلتزم مراقب الحسابات في أداء عمله بكل ما أوجبه عليه القانون من واجبات أو التزامات.

ويكون المراقب مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلاً عن مجموعة المساهمين.

إذا تعذر على مراقب حسابات البنك القيام بالمهام والواجبات الموكلة إليه بموجب أحكام هذا القانون لأي سبب من الأسباب، فعليه قبل الاعتذار عن عدم القيام بتدقيق الحسابات أن يقدم تقريراً كتابياً للإدارة ونسخة منه لمجلس الإدارة يتضمن الأسباب التي تعوق أعماله أو تحول دون قيامه بها، وعلى الإدارة معالجة هذه الأسباب مع مجلس الإدارة، وإذا تعذر عليها ذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلامها لتقرير مراقب حسابات البنك المشار إليه في هذه المادة، دعت إلى عقد الجمعية العامة وعرضت الأمر عليها.

وفي حالة تمكن الإدارة من معالجة أسباب اعتذار المراقب، تعين على البنك أن يضمن تقريرها السنوي وصفاً للمصائل التي استند إليها مراقب الحسابات في طلب الاعتذار.

مادة (٦٤)

صلاحيات مراقب الحسابات

لمراقب الحسابات في كل وقت الاطلاع على دفاتر البنك وسجلاته ومستنداته وطلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها، وله أن يتحقق من موجودات البنك والتزاماته، وعليه في حالة عدم تمكنه من

الموثق

* قبل تعديل المادة (٦٣): مسؤولية مراقب الحسابات: يلتزم مراقب الحسابات في أداء عمله بكل ما أوجبه عليه القانون من واجبات أو التزامات. ويكون مراقب مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلاً عن مجموعة المساهمين. ويكون المراقب في حالة تعدد مسؤولين بالتشخيص عن أعماله الوكيل.



الأطراف

١٦-	١١-	١-	١-
١٧-	١٢-	٧-	٢-
١٨-	١٣-	٨-	٣-
١٩-	١٤-	٩-	٤-
٢٠-	١٥-	١٠-	٥-



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نموذج ١/ث



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم ()

استعمال هذه الحقوق إثبات ذلك كتابة في تقرير يقدم إلى الإدارة، وترسل نسخة منه إلى المجلس تمهيداً لعرض الأمر على الجمعية العامة في حالة تعذر معالجته بمعرفة الإدارة.

مادة (٦٥)

حضور مراقب الحسابات اجتماعات الجمعية العامة

على مراقب الحسابات - بناءً على طلب المجلس أو الإدارة - أن يحضر الجمعية العامة، وأن يبلي في الاجتماع برأيه في كل ما يتعلق بعمله ويوجه خاص في ميزانية البنك، ويتلو تقريره على الجمعية العامة، ويجب أن يكون التقرير مشتملاً على كافة البيانات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية. ويكون لكل مساهم حق مناقشته وطلب إيضاحات بشأن الوقائع الواردة في تقريره.

(الفصل الثامن)

مالية البنك

مادة (٦٦)

السنة المالية للبنك

تبدأ السنة المالية للبنك من أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة، على أن السنة المالية الأولى تشمل المدة من تاريخ تأسيس البنك حتى نهاية السنة التالية.

(ملغاة)^{٢٦}

بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ١١ مايو ٢٠١١

مادة (٦٨)^{٢٧}

الموثق	الأصناف	راف
١	٦	١١
٢	٧	١٢
٣	٨	١٣
٤	٩	١٤
٥	١٠	١٥
١٦		
١٧		
١٨		
١٩		
٢٠		

^{٢٦} هذه المادة ملغاة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ١١ مايو ٢٠١١ : مسرولات التأسيس: خصم للمصاريف والتكاليف المنفردة في سبيل البنك من حساب مصاريف التأسيس والإحتساب وغيرها، وللمجلس الإدارة الأول المعين في أن يقرر طريقة الاقتطاع من أية مبالغ لائسنة من حساب التأسيس والاحتساب والإحتساب وغيرها.

^{٢٧} قبل التعديل: المادة (٦٨): التقارير المالية فريغ والنصف سنوية: يقدم البنك بناءً على تعليمات البورصة بنشر ملخص وإلى للتقرير المالية فريغ والنصف سنوية والقوائم المالية السنوية في مسجلتين يوافقون معلقين إحداهما باللغة الإنكليزية وذلك لإطلاع المساهمين، على أن تتم مراجعة التقارير نصف سنوية من قبل مراقب الحسابات.

خاتم التوثيق





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نموذج ش/١



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة الوثائق
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم ()

التقارير المالية الربع والنصف سنوية

معدنة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٦

يقوم البنك بناءً على تعليمات البروصة بنشر ملخص وافى للتقارير المالية الربع والنصف سنوية والقوائم المالية السنوية في الصحف المحلية التي تصدر باللغة العربية. إضافة إلى ذلك، يمكن نشرها في صحف محلية تصدر باللغة الإنكليزية وعلى الموقع الإلكتروني للبنك أن وجد وذلك لاطلاع المساهمين، على أن تتم مراجعة التقارير نصف السنوية من قبل مراقب الحسابات.

مادة (٦٩)

الاقطاع من الأرباح غير الصافية

١. يقطع سنوياً من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها المجلس لاستهلاك موجودات البنك أو التعويض عن نزول قيمتها. وتستعمل هذه الأموال لشراء المواد والآلات والمنشآت اللازمة أو إصلاحها ولا يجوز توزيع هذه الأموال على المساهمين.
٢. يقطع جزء من الأرباح تحده الجمعية العامة لمواجهة الالتزامات المترتبة على البنك بموجب قوانين العمل.

مادة (٧٠)

توزيع الأرباح الصافية على الوجه الآتي

١. يقطع سنوياً عشرون في المائة (٢٠%) من الأرباح الصافية تخصص لتكوين الاحتياطي القانوني ويجوز للجمعية العامة إيقاف هذا الاقطاع إذا بلغ الاحتياطي (١٠٠%) من رأس المال المدفوع، وإذا قل الاحتياطي القانوني عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاقطاع حتى يصل الاحتياطي إلى تلك النسبة. ولا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المساهمين، وإنما يجوز استعمال ما زاد منه على رأس المال المدفوع في توزيع أرباح على المساهمين تصل إلى ٥% في السنوات التي لا يحقق فيها البنك أرباحاً صافية تكفي لتوزيع هذه النسبة.

الموثق

خاتم التوثيق



الأطراف

١٦-	١١-	٦-	١-
١٧-	١٢-	٧-	٢-
١٨-	١٣-	٨-	٣-
١٩-	١٤-	٩-	٤-
٢٠-	١٥-	١٠-	٥-



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نموذج ١/ث



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

٢. إذا زالت الأرباح الصافية على نسبة معينة من حقوق المساهمين (يقوم المجلس بتحديد ما نسبته من وقت لآخر، فعندما يتم اقتطاع ما نسبته (٢٠%) من مقدار هذه الزيادة لكي تستعمل في دعم وتحفيز موظفي البنك (و/ أو) في شراء أسهم البنك من خلال البورصة ليتم توزيعها أو الانتفاع بها فيما يحقق مصلحة موظفي البنك وبالطريقة التي يحددها المجلس.
٣. يجوز للجمعية العامة، بناءً على اقتراح المجلس، أن تقرر سنوياً اقتطاع جزء من الأرباح الصافية لحساب الاحتياطي الاختياري، ويستعمل هذا الاحتياطي في الوجود التي تقرها الجمعية العامة.
٤. يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح للمساهمين قدرها (٥%) (على الأقل) من المبلغ المدفوع من قيمة الأسهم، على أنه إذا لم تسمح أرباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية.
٥. مع مراعاة ما ورد في المادة (٤٤) أعلاه، يخصص ما لا يزيد عن (١٠%) من الربح الصافي بعد استئصال الاستهلاكات والاقتطاعات والاحتياطات والربح الموزع وفقاً للفقرة السابقة، وذلك لمكافآت أعضاء المجلس.
٦. يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية للأرباح أو يرحل، بناءً على اقتراح المجلس، إلى السنة المقبلة، أو يخصص لإنشاء مال احتياطي أو مال للاستهلاك غير العاديين.

مادة (٧١) ٢٨

موعد تسديد الأرباح على المساهمين

معدلة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ٢٥ أبريل ٢٠١٦

٢٨ قبل التصديق: مادة (٧١) موعد تسديد الأرباح على المساهمين: تنفع حصص الأرباح في المساهمين في المكان والجهاد اللذين يحددهما للمجلس بشرط ألا يجاوز ثلثين يوماً من تاريخ كورس الجمعية العامة بالتوزيع

الموثق	الأطراف	الأطراف	الأطراف	الأطراف
	-١٦	-١١	-٦	-١
	-١٧	-١٢	-٧	-٢
	-١٨	-١٣	-٨	-٣
	-١٩	-١٤	-٩	-٤
	-٢٠	-١٥	-١٠	-٥





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نموذج ش/١



دولة قطر
وزارة العدل
مجلس التوثيق
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

يستحق المساهم حصته من الأرباح وفقاً للنظم والضوابط المعمول بها لدى الهيئة والسوق المالي المدرجة فيها الأسهم.

(الفصل التاسع)

انقضاء البنك وتصفيته

مادة (٧٢) ٢٩

انقضاء البنك وتصفيته

(قبل التعديل)

ينقضي البنك بأحد الأمور الآتية:

١. انتهاء الغرض الذي أسس من أجله أو استحالة تحقيقه.
٢. هلاك جميع مال البنك أو معظمه بحيث يتعذر استثمار الباقي استثماراً مجدداً.
٣. اندماج البنك في بنك أو هيئة أخرى.
٤. إجماع الشركاء على حل البنك.
٥. صدور حكم قضائي بحل البنك أو إشهار إفلاسه.

قبل التعديل: مادة (٧٢) انقضاء البنك وتصفيته: ينقضي البنك بأحد الأمور الآتية:

١. انتهاء الغرض الذي أسس من أجله أو استحالة تحقيقه.
٢. هلاك جميع مال البنك أو معظمه بحيث يتعذر استثمار الباقي استثماراً مجدداً.
٣. اندماج البنك في بنك أو هيئة أخرى.
٤. إجماع شركاء على حل البنك.
٥. صدور حكم قضائي بحل البنك أو إشهار إفلاسه.

الموثق

خاتمة التوثيق



الأخطا راف

-١٦	-١١	-٦	-١
-١٧	-١٢	-٧	-٢
-١٨	-١٣	-٨	-٣
-١٩	-١٤	-٩	-٤
-٢٠	-١٥	-١٠	-٥



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق
قسم التوثيق

نموذج ١/٥

محضر توثيق رقم (.....)

مادة (٧٢)

انقضاء البنك وتصفيته

معدلة بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٦ م

ينقضي البنك بأحد الأمور الآتية:

١. انقضاء المدة المحددة له، ما لم يُمدد على النحو الوارد في هذا النظام.
٢. انتهاء الغرض الذي أسس من أجله أو استحالة تحقيقه.
٣. انتقال جميع الأسهم إلى عدد من المساهمين يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً إلا إذا قام البنك خلال فترة ستة أشهر من تاريخ الانتقال بالتحويل إلى نوع آخر من الشركات أو تمت زيادة عدد الشركاء أو المساهمين إلى الحد الأدنى.
٤. هلاك جميع مال البنك أو معظمها بحيث يتعذر استثمار الباقي استثماراً مجدداً.
٥. إجماع الشركاء على حل البنك قبل انتهاء مدته، ما لم ينص عقد التأسيس على حله بأغلبية معينة.
٦. اندماج البنك في شركة أخرى.
٧. صدور حكم قضائي بحل البنك أو إشهار إفلاسه.

المادة ٧٢ قبل التعديل:

ينقضي البنك بأحد الأمور الآتية:

١. انتهاء الغرض الذي أسس من أجله أو استحالة تحقيقه.
٢. هلاك جميع مال البنك أو معظمه بحيث يتعذر استثمار الباقي استثماراً مجدداً.
٣. اندماج البنك في بنك أو هيئة أخرى.
٤. إجماع الشركاء على حل البنك.
٥. صدور حكم قضائي بحل البنك أو إشهار إفلاسه.

الموثق

الأطراف

	١٦-	١١-	٦-	١-
	١٧-	١٢-	٧-	٢-
	١٨-	١٣-	٨-	٣-
	١٩-	١٤-	٩-	٤-
	٢٠-	١٥-	١٠-	٥-



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نموذج ١/٥



دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

٨. وإذا انقضت سنة كاملة على انخفاض عدد المساهمين إلى ما دون الحد الأدنى دون تحويلها،
جاز لكل ذي مصلحة أن يطلب من المحكمة المختصة حل البنك.

مادة (٧٣)

خسارة البنك لنصف رأسماله

إذا بلغت خسائر البنك نصف رأس ماله، وجب على المجلس دعوة الجمعية العامة غير العادية لتقرر ما
إذا كان الأمر يستوجب حل البنك أو تخفيض رأس المال أو اتخاذ غير ذلك من التدابير المناسبة.

وإذا لم يتم المجلس بدعوة الجمعية العامة غير العادية، أو لم يتم انعقادها لعدم توافر النصاب القانوني أو
رفضت الجمعية حل البنك، أو تعذر إصدار قرار في الموضوع لأي سبب من الأسباب، جاز لكل ذي
مصلحة أن يطلب إلى المحكمة المختصة حل البنك.

مادة (٧٤)

تصفية البنك

تجري تصفية البنك بعد انقضائه وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية.

(الفصل العاشر)

أحكام ختامية

مادة (٧٥)

المسؤولية المدنية والجزائية لأعضاء المجلس

لا يترتب على أي قرار يصدر من الجمعية العامة سقوط دعوى المسؤولية المدنية ضد أعضاء المجلس
بسبب الأخطاء التي تقع منهم في تنفيذ مهامهم.

الموثق

الأطراف

١٦-	١١-	١-	١-
١٧-	١٢-	٧-	٢-
١٨-	١٣-	٨-	٣-
١٩-	١٤-	٩-	٤-
٢٠-	١٥-	١٠-	٥-





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمسودج ١/٥



دولة قطر
وزارة العدل
وزارة التوثيق
قسم التوثيق

محضر توثيق رقم (.....)

وإذا كان الفعل الموجب للمسؤولية قد عرض على الجمعية العامة بتقرير من المجلس أو تقرير من مراقب الحسابات، فإن دعوى المسؤولية المدنية تسقط بمضي خمس سنوات من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بالمصادقة على تقرير المجلس.

ومع ذلك فإن كان الفعل المنسوب إلى أعضاء المجلس يشكل جنائية أو جنحة فلا تسقط دعوى المسؤولية المدنية إلا بسقوط الدعوى الجنائية.

مادة (٧٦)

القوانين الواجبة التطبيق

تسري أحكام قانون الشركات التجارية وقانون مصرف قطر المركزي وقوانين وأنظمة ولوائح بورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية وغيرها من القوانين القطرية ذات العلاقة فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا النظام، وتعتبر كافة التعديلات التي تطرأ على تلك القوانين بمثابة بنود مكملة لهذا النظام أو معنلة له حسب الأحوال دون حاجة إلى اتخاذ أي إجراء سوى التأشير في السجل التجاري للبنك بالأمر التي تستوجب ذلك التأشير.

الموثق

الأطراف

-١٦	-١١	-٦	-١
-١٧	-١٢	-٧	-٢
-١٨	-١٣	-٨	-٣
-١٩	-١٤	-٩	-٤
-٢٠	-١٥	-١٠	-٥





محضر توثيق رقم ()

١٢ / ٧ / ٢٠١٦

التوقيع:

الاسم: محمد بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني

الصفة: رئيس مجلس الإدارة - بنك بروة (ش.م.ق)

بالتبابة عن المساهمين بموجب التفويض الممنوح من الجمعية العامة غير العادية تاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٦

محضر توثيق

أنه في يوم الخميس الموافق ١٤ / ٧ / ٢٠١٦ بمقر إدارة التوثيق بوزارة العدل، أمامنا نحن / **المجاهد سلمان العريفي** الموثق بالإدارة، حضر الأشخاص الموقعين أعلاه وأبرزو هذا المحرر طالبين توثيقه، فدققت فيه وفي أهليتهم وهويتهم فلم أجد مانعاً قانونياً من توثيقه فتلوته عليهم وأفهمتهم الأثر القانوني المترتب عليه فأقروه ووقعوا عليه أمامي. إن إدارة التوثيق غير مسؤولة عن محتويات هذا المحرر ولا عن الإلتزامات الناشئة عنه.



الشاهد الأول: **عبد الله إبراهيم محمد عيسى**
الاسم: **عبد الله إبراهيم محمد عيسى**
الجنسية: **قطري**
بطاقة شخصية رقم: **٥٧٧٤٦١١٠٦٩**
التوقيع: **عبد الله إبراهيم محمد عيسى**

الشاهد الثاني: **محمد بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني**
الاسم: **محمد بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني**
الجنسية: **قطري**
بطاقة شخصية رقم: **(٧٠٨١٨٠٦٦٧)**
التوقيع: **محمد بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني**